جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

موقف بريطانيا من اتفاقية الجزائر ١٩٧٥م

إعداد

أ.م.د/ محمود محمد محمود زايد

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بقسم التاريخ والحضارة
كلية اللغة القاهرة – جامعة الأزهر

(العدد السادس والثلاثون)
(الإصدار الأول .. فبراير)
(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

موقف بريطانيا من اتفاقية الجزائر ١٩٧٥م

محمود محمد محمود زايد

قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: Mzaid.3@azhar.edu.eg

الملخص:

كانت اتفاقية الجزائر المنعقدة في ٦ مارس/آذار ١٩٧٥م مرحلة مهمة في تاريخ العلاقات العراقية الإيرانية بقياسها بالآثار التي ترتبت عليها داخليًا وإقليميًا ودوليًا، بكونها أوقفت أهم حالة ثورية لكُرد العراق في القرن العشرين، والمعروفة بثورة أيلول التي اندلعت عام ١٩٦١م وتوقفت بإبرام الاتفاقية المذكورة، كما أنها حركت من جديد الأطماع العراقية في بعض المناطق الحيوية في الكويت، بالإضافة إلى أنها شجعت كلا المعسكريين الشرقي والغربي إلى إعادة تموضع نفوذهما في العراق وإيران ومنطقة الخليج والشرق الأوسط عمومًا، ولم تكن ملابسات هذه الاتفاقية بعيدة عن صانع القرار البريطاني، لاعتقاده أنها ستؤثر على مصالح بلاده في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما مع تطور التجاذبات الغربية وتقلب الولاءات وتضاد المصالح آنذاك، ومن هنا، اهتم بها من حيث الظروف المؤدية إليها، والمبادرات الأولية، والمفاوضات والبنود، حتى إبرامها، ثم تابعت بريطانيا بدقة آثارها على الكرد وعلى علاقات العراق مع إيران والكويت والاتحاد السوفيتي، مُحَاوِلةً خلقَ جانبٍ شرقيٍّ آمنٍ لإسرائيل، ما سبق وغيره يتناوله هذا البحث في ضوء الموقف البريطاني، ويناقشه بالتحليل والتفسير والنقد والاستنباط من خلال مادة أصلية مستقاه من مصادر بريطانية ذات صلة مباشرة بالموضوع، على رأسها الوثائق البريطانية غير المنشورة، بالإضافة إلى بعض المصادر والمراجع والدوريات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الاتفاقية، الجزائر، بريطانيا، العراق، إيران، الكرد، الكويت.

Britain's position on the Algiers Agreement 1975 AD

Mahmoud Mohamed Mahmoud Zayed
Department of History and Civilization, Faculty of Arabic Language in Cairo, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.
Email: Mzaid.3@azhar.edu.eg

Abstract:
The Algiers Agreement (March 6, 1975) was an important event in the history of Iraqi-Iranian relations internally, regionally and internationally. Britain, the government, the parliament, the press, civil society organizations and citizens were interested in it because they related to their political and economic objectives in the Middle East. Therefore, Britain followed the implementation of the provisions of the Convention, and its consequences internally and internationally. This research deals with the British position, and discusses it with analysis, interpretation, criticism, and reasoning through the original British sources, such as: British documents and newspapers, in addition to some other references and periodicals.

Keywords: The Agreement, Algeria, Britain, Iraq, Iran, The Kurds, Kuwait.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير من أرسى سُبُل السلام والاتفاق والتعاون بين كل الكائنات؛ فبعثه الله رحمة للعالمين، محمد بن عبدالله، وبعد:

فإن اتفاقية الجزائر ١٩٧٥م تُعدُّ نقطة فارقة في تاريخ العلاقات العراقية الإيرانية في محيطها العام، وفي وضعها الحدودي الملتهب، وفي التدخلات في الشؤون الداخلية للدولتين، وفي مستقبل أهم حالة ثورية لكرد العراق في القرن العشرين، والمعروفة بثورة أيلول التي استمرت خمس عشرة سنة من عام ١٩٦١م وحتى إبرام الاتفاقية المذكورة، وكذا كانت الاتفاقية حاضرة في محطة ساخنة من محطات الأطماع العراقية في الكويت، واستُثمرت واستُغلت أيضًا في حالة الشدّ والجذب بين المعسكرين الغربي والشرقي آنذاك.

ولم تكن ملابسات هذه الأحداث ببعيدة عن صانع القرار البريطاني، لأنه رأى أنها تتعلق بمصالح بلاده في الخليج بشكل أو بآخر، لاسيما وأن التجاذبات الغربية وتقلب الولاءات وتضاد المصالح كانت على أشدها في هذه الفترة. ومن هنا، اهتمت بريطانيا (حكومة وبرلمانًا وصحافة ومنظمات أهلية ومواطنين) باتفاقية الجزائر من حيث الظروف المؤدية إليها، والمبادرات الأولية، والمفاوضات والبنود، حتى إبرامها في ٦ مارس/آذار ١٩٧٥م، ثم تابعت بدقة النتائج المترتبة عليها داخليًّا ودوليًّا، والآثار التي سببتها على الداخل العراقي، وعلى علاقات العراق مع إيران والكويت والاتحاد السوفيتي، واضعةً في اعتبارها مُحَاوَلَة خلقَ جانبٍ شرقيٍّ آمنٍ لإسرائيل.

وهذا البحث، يرصد هذا الموقف البريطاني، ويناقشه بالتحليل والتفسير والنقد والاستنباط من خلال المادة المستقاه من المصادر البريطانية الأصلية ذات الصلة المباشرة بالموضوع، مثل: الوثائق، ثم بعض الصحف البريطانية المعاصرة للأحداث، بالإضافة إلى بعض المصادر والمراجع والدوريات الأخرى.

استخدمتُ في توثيق الوثائق البريطانية بعض الاختصارات، فـ (FO) اختصار لـ (Foreign Office)، أي الخارجية البريطانية، و(FCO) اختصار لـ (Foreign Commomwealth Office)، مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث، و(MED) اختصار لـ (Middle East Department)، أي قسم الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية، و(Doc) اختصار لـ (Document)، و(No) اختصار لـ (Number).

أولاً– ظروف إبرام اتفاقية الجزائر:

ما أن حَلَّت ظهيرةُ خميسِ السادسِ من مارس/آذار لسنة ١٩٧٥م، حتى وقف الرئيس الجزائري هواري بومدين (١٩٦٥–١٩٧٨م)، في نهاية اجتماعات قمة الدول المصدرة للنفط (أوبك–OPEC) المنعقدة في الجزائر، وأعلن أمام المؤتمرين أن العراق وإيران قد توصلا إلى اتفاقٍ يُنهي الخلافات بينهما، وعرضت شاشات التلفزيون تعانقَ كلٍ من شاه إيران محمد رضا بهلوي (١٩٤١–١٩٧٩م) ونائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين (١٩٧٩–٢٠٠٣م)؛ احتفاءً بهذه المناسبة. وأعلن بومدين بيانًا موقّعًا عليه من الطرفين، متضمنًا أربع نقاط رئيسة لما عُرف تاريخيًّا بعد ذلك باتفاقية الجزائر ١٩٧٥م، وهي:

١– إجراء تخطيط نهائي للحدود البريَّة بين البلدين بناءً على بروتوكول القسطنطينية ١٩١٣م ومحاضر لجنة تحديد الحدود ١٩١٤م.

٢– تحديد الحدود النهرية حسب خط الثالوگ(١).

٣– إعادة الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة بوضع حد نهائي للتسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت.

٤– الاتفاقُ جزءٌ لا يتجزأ من حل شامل، ولا يجوز المساس بما ينافي روحه(٢).

---

(١) يقصد بالثالوگ (Thalweg)، خط وسط مجرى المياه الرئيسي عند (القعر) أعمق منسوب لقابلية الملاحة.

(٢) للاطلاع على نص الاتفاقية ينظر: وزارة الخارجية العراقية، النزاع العراقي – الإيراني، ملف وثائقي، بغداد، ١٩٨٢م، بداية من ص٣٣.

إن الإعلان عن هذه الاتفاقية لم يكن حديث عهدٍ توقيتًا ومكانًا؛ بمعنى أن الوصول إلى صيغتها جاء بعد جهود دبلوماسية رفيعة المستوى بين الدولتين وبوساطات تركية وعربية ودولية، تعود إلى بدايات عام ١٩٧٣م، وما مرحلة الإعلان عنها في الجزائر إلا تتويجًا لتلك الجهود، وإنْ كانت قد خُتمت بثلاثة اجتماعات مكثفة بين الطرفين في العاصمة الجزائرية – حضر الرئيس الجزائري آخرها– منذ وصول صدام حسين لها في الثالث من مارس/آذار وحتى فجر يوم إعلان هواري بومدين عنها.

كما أن إقرار آلية تطبيق بنود الاتفاقية أخذ جهدًا كبيرًا في الوقت والعمل من قبل لجنة ثلاثية عليا من وزراء خارجية كل من العراق وإيران والجزائر(١)، استمر حتى التصديق على برتوكولاتها نهائيًّا في ٢٢ يونيو/حزيران ١٩٧٦م(٢)، أعقبها تطبيع العلاقات بين البلدين وتطورها في بعض المجالات حتى سقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩م، وإعلان صدام حسين إلغاء الاتفاقية من جانب واحد في ١٧ يوليو/تموز ١٩٨٠م، ليدخل البلدان بعد خمسة وستين يومًا، حربًا ضروسًا استمرت ثمان سنوات دُمّر فيها الأخضر واليابس! وراجت فيها مصانع السلاح الغربية والسوفيتية(٣).

(١) سعدون حمادي العراقي (١٩٧٤–١٩٨٣م)، وعباس خلعتبري الإيراني (تولى حقيبة الخارجية أكثر من مرة حتى إعدامه عام ١٩٧٩م)، وعبدالعزيز بوتفليقة الجزائري (١٩٦٣–١٩٧٩م).

(٢) للتفاصيل ينظر: وزارة الخارجية العراقية، النزاع العراقي – الإيراني.

(٣) هناك عشرات المصادر تحدثت حول ذلك، ينظر منها مثلا: اللواء الركن ضياء الدين المجمعي، حروب صدام شاهد عيان لأحداث ثلاثة عقود من تاريخ العراق الحديث ١٩٧٠ – ٢٠٠٣م، دار الحكمة – لندن، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م. عبد العزيز نوار (دكتور): الجذور التاريخية للحرب العراقية الإيرانية، القاهرة ١٩٨٨م.

وقد عدّ البعض إقرارَ اتفاقية الجزائر ضرورةً داخليةً وإقليميةً ودوليةً حينذاك؛ فالثورة الكردية بقوتها ووحدتها أزعجت النظام العراقي وخلطت كل حساباته[١]، فماديًّا، قيل إن الحرب كانت تُكَلِّفَه يومياً نحو (٢,٥ مليون دولار أمريكي)[٢]، وقيل ثلاثة ملايين دينار عراقي بما يعادل عشرة ملايين دولار أمريكي، إضافة إلى الخسائر البشرية والمادية التي بدت واضحةً على الجانب العسكري والمجتمعي[٣]، مما صعّب استمرارية الجيش العراقي في حربه مع الكُرد[٤].

في الوقت نفسه، أدرك صدام حسين[٥] أن ترابط علاقاته مع السوفييت أدخلته في مشاكل كبيرة ليس مع إيران فحسب[٦]، بل مع الدول الغربية أيضا، على رأسها الولايات المتحدة، ومن هنا أبلغ واشنطن استعداد العراق تقليص حجم علاقاته مع موسكو[٧] وتفاهمه مع إيران بدون قيد في حال تخلّي الشاه عن

(1) The Times, ”Iraq And Its Neighbors”, Monday, Jan 20, 1975; p 13; Issue 59298.

(٢) ديفيد مكدول: تاريخ الأكراد الحديث. ترجمه عن الإنجليزية راج آل محمد، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م، ص ص٥١٠–٥١١.

(٣) عدنان المفتي "إعداد وتقديم": الحوار العربي الكردي وثائق مؤتمر القاهرة مايو ١٩٩٨م، مكتبة مدبولي – القاهرة ١٩٩٩م، ص ١٣٣.

(٤) شكيب عقراوي: سنوات المحنة في كردستان أهم الحوادث السياسية والعسكرية في كردستان والعراق من ١٩٥٨–١٩٨٠م، ط٢، أربيل ٢٠٠٧م، ص٣٨٦.

(٥) مع أن أحمد حسن البكر (١٩٦٨–١٩٧٩م) كان هو الرئيس العراقي وقتها، لكن الإدارة الفعلية كانت بيد نائبه صدام حسين، ولذلك عبرت الصحف البريطانية عن الأخير بأنه الرجل الأقوى في العراق. ومن هنا عكس بحثي اسم من كان بيده اتخاذ القرار.

(٦) المصدر نفسه، ص٣٩٤.

(٧) حددت الولايات المتحدة شروطًا لتحسين علاقاتها مع العراق، منها: إبعاد النفوذ السوفيتي، وأمن الخليج، وضمان تدفق النفط للغرب. وبعد استجابة صدام وصل هنري كيسنجر إلى بغداد في زيارة سرية، مدتها أربع وعشرون ساعة، واجتمع بقيادة البعث، وتم الاتفاق على =

دعمه لكُرد العراق[١]، حتى وإن أدى إلى منح إيران السيادة على نصف شط العرب. فقد نُقل عن صدام قوله: «إذا ما وُضِعنا في الزاوية ولم يعد أمامنا سوى أن نختار ما بين التخلي عن نصف شط العرب أو عن العراق بأسره، فلن نتردد في التخلي عن الشط للحفاظ على العراق كاملاً، وعلى النحو الذي نشتهيه»[٢].

وعلى الجانب الإيراني، فإن الشاه كان يريد اقتناص فرصة التخلص من قيود اتفاقية سعدأباد ١٩٣٧م[٣]، وفرض سيادة بلاده على شط العرب، ووقف

=

وضع أسس اتفاقية الجزائر. ينظر: حامد محمود عيسى: القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي ١٩١٤-٢٠٠٤م، مكتبة مدبولي – القاهرة ٢٠٠٥م، ص٣٧٣.

(١) طالب عبد الجبار حيدر: المسألة الكردية في الوثائق العراقية المشكلة الحل النتيجة، رسالة ماجستير غير منشورة مجازة من كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٢م، ص٤٨٨. جدير بالذكر أن الدعم الإيراني لكرد العراق آنذاك كان ينطلق من بُعدِ برجماتي بحت، نتيجة الخلافات الحادة بين حكومتي بغداد وطهران، وحالما زال الخلاف باتفاقية الجزائر توقف الدعم كما سيتضح.

(٢) فلاح خلف محمد: اتفاقية الجزائر ١٩٧٥م مقدماتها ونتائجها دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة مجازة من المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية بالجامعة المستنصرية – بغداد ٢٠٠٦م، ص٦٥.

(٣) رُسِمت الحدود فيها على طول الضفة الشرقية للممر المائي. وظل الوضع هكذا حتى ألغت إيران الاتفاقية من جانبها. ينظر:

The Times, "Iraq and Its Neighbors", Monday, Jan 20, 1975; p 13; Issue 59298.

وهناك كتاب قيم للمصري الدكتور جابر الرواي، تحدث تفصيلا عن مشكلة الحدود العراقية الإيرانية منذ الصراع الصفوي العثماني حتى عام ١٩٧٠م، بما فيها اتفاقية سعدأباد بين صفحتي ٤٦٠-٥٥١. وهو بعنوان: "الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية، طبع القاهرة ١٩٧٠م.

تأليب العراق لمعارضي الشاه في الداخل[١]. كما كان يروم إلى تحسين علاقاته مع دول الخليج، بعدما اتسمت بالفتور الشديد على خلفية سيطرته على الجزر الثلاث[٢] عام ١٩٧١م، والتي على أثرها أعلن العراق قطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران، إذْ أدرك الشاه أن مفتاح باب تحسن علاقاته مع دول الخليج موجود في بغداد[٣]؛ ومن ثم سيكون التفاهم مع العراق داعمًا لسياسته تلك.

وبالفعل، بعد إبرام الاتفاقية، توقفت الدعاية العراقية حول عربستان وبلوجستان، وحول الأطماع الإيرانية في الخليج، بل أوقف العراقيون حملاتهم الإعلامية ضد مسألة الجزر الثلاث[٤]، وأبدى أحد مسؤولي قسم الشرق الأوسط في الخارجية البريطانية (توماس بريملو–Thomas Bremlow) أن شكوك دول الخليج تجاه إيران في اجتياح أراضيهم بدأت تنحصر[٥].

وأكثر من ذلك، أنه تجدد الحديث بعد اتفاقية الجزائر، من قبل إيران والعراق والإمارات حول اتفاق يخص أمن الخليج ككل وحرية الإبحار فيه، بعقد مؤتمر يكون بموجبه أمن المنطقة مسؤولية مشتركة بين دولها[٦].

---

(١) جوناثان راندل: أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها، عرّبه عن الإنجليزية فادي حمود، الطبعة الأولى، دار النهار–بيروت، ١٩٩٧م، ص٢١٨.

(٢) (طُنب الكبرى وطُنب الصغرى وأبو موسى) في الخليج العربي الواقعة قبالة الساحل الإماراتي.

(٣) صحيفة "القبس"، بتاريخ ١٩٧٤/٤/٣م، نقلا عن فالح خلف محمد، ص٦٥.

(4) FO, 1/2, FCO, 8/2536, from J, A, Graham, Embassy Baghdad, To A. T. M. Lucas, Foreign Affairs, MED, "Confidential", Doc No. (85), May 15, 1975

(5) FO, 1/2, FCO, 8/2535, from Thomas Bremlow, State Department Office to Sir George Bolton, Lloyds International Bank, "Confidential", Doc No. (72), April 18, 1975.

(6) FO, 1/2, FCO, 8/2536, from J, A, Graham, Embassy Baghdad, To A. T. M. Lucas, Foreign Affairs, MED, "Confidential", Doc No. (85), May 15, 1975.

وسعوديًّا، نُظِر إلى اتفاقية الجزائر أنها ستفتح صفحة جديدة في علاقات العراق الخارجية مع السعودية، أحد الحلفاء الأساسيين للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج، والتي دأبت أجهزة الإعلام العراقية شن حرب إعلامية واسعة ضدها في السابق(١)، لتحل محلها سياسة التقارب وتبادل الزيارات والمشاورات، وعقد اتفاقيات الأمن المتبادل(٢)، بل طمأنها صدام حسين باسم «المصالح القومية المشتركة» بـ «استعداد العراق للدفاع عن أي شبر من الأراضي السعودية إذا ما تعرضت لهجوم سوفيتي»(٣).

أما الولايات المتحدة فقد رأت أن اتفاقية الجزائر، وتسوية النزاع بين إيران والعراق بمثابة خطوة مهمة لاحتواء نظام بغداد، وتحويله إلى أداة لخدمة مخططاتها الاستراتيجية في المنطقة(٤)، وإخراجه من فلك المدار الشيوعي، وإبعاده عن ساحة الصراع العربي الإسرائيلي(٥)، وعليه، تنامت علاقات العراق الاقتصادية والسياسية مع الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية.

---

(١) إسماعيل صبري مقلد: الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط.. الأبعاد الإقليمية والدولية، الكويت، ١٩٨٦م، ص٤٥٥. صحيفة "الأسبوع العربي" البيروتية، ١٩٧٦/٦/٢٣م.

(٢) ديل. أر. تاهنتين: التسلح في الخليج العربي، ترجمة علي عجيل منهل وعادل يوسف سلمان، البصرة، ١٩٧٨م، ص٦٩.

(٣) وزارة الخارجية العراقية، النزاع العراقي– الايراني، ص٢٢٩.

(٤) صلاح الخراسان: التيارات السياسية في كردستان العراق قراءة في ملفات الحركة والأحزاب الكردية في العراق ١٩٤٦–٢٠٠١م، الطبعة الأولى، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت ٢٠٠١م، ص٢٢٥.

(5) Foreign Relations of the United States (F.R.U.S) 1969-1976, VOl. XXVll, Washington 2012, Message from Helmes Ambassador in Tehran to President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft), March 8, 1975, p 750.

هذه هي الرؤية الدولية العامة لظروف مخاض اتفاقية الجزائر. وقد لوحظ في مجمل تفاصيل المفاوضات لها، أن كفة إيران كانت أقوى من نظيرتها العراقية، حيث كان وزير خارجية إيران عباس خلعتبري[١] يتفاوض بشروط بلاده، إذ ربط حل كل الخلافات البيّنيّة بينهما بإتمام السيادة الإيرانية على شط العرب. يقول: «إن ايران تريد بإصرار القضاء على بؤرة التوتر السائد بين البلدين، وهذا الأمر لا يتحقق إلا عن طريق تسوية خلافاتهما بشأن شط العرب، وعقد اتفاقية جديدة تحفظ للبلدين حقوقاً متساوية»[٢]، وهو ما أسَّسَ لحالة تفيد أن إيران كانت الرابح الأكبر فيما أوصل لاتفاقية الجزائر وآثارها في خضم التنافس الدولي[٣].

أما العراق، فدخل المفاوضات وسقفه الأعلى أن تتخلي إيران عن دعمها للثورة الكُردية[٤]، وقد نُص على ذلك تحديدًا في البند الثالث من البنود الأربعة للاتفاقية، ومع أهمية الدعم الإيراني، فإن التقارير البريطانية لم تكن مقتنعة

(١) ولد عباس خلعتبري عام ١٩١٢م، والتحق بالخارجية منذ عام ١٩٤٢م، وتدرج في مناصبها حتى تولى الوزارة في أكثر من مرة، منذ حكومة مصدق عام ١٩٥٣م، وحتى إعدامه في في ١١ أبريل/نيسان ١٩٧٩م. للمزيد عنه ينظر محمد وصفي أبو مغلي: دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، منشورات مركز دراسات الخليج بجامعة البصرة، ١٩٨٣م، ص ٥٧.

(٢) النص لصحيفة "مردم" الإيرانية، بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٠م، نقلا عن فالح خلف محمد، ص٧٣.

(٣) فرهاد محمد أحمد: القضية الكوردية في العراق في إطار التنافس السوفيتي – الأمريكي (١٩٤٦–١٩٧٥م)، بحث منشور في مجلة جامعة زاخو، ب– العلوم الإنسانية، المجلد (٤)، العدد (٣) ٢٠١٧م، ص٥٦٨.

(٤) شلومو نكديمون: الموساد في العراق ودول الجوار.. انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية، عرّبه عن العبرية بدر عقيلي، منشورات دار الجليل–عَمّان، الطبعة الأولى ١٩٩٧م، ص٢٩٧.

بالتضخيم والمبالغة التي كان يبديها النظام العراقي في هذا الشأن[١]، ومرجع البريطانيين في ذلك تأكدهم أن إيران ليست مع تشكيل دولة قوية قومية مستقلة قريبة من حدودها[٢].

من هذه القاعدة، انطلقت المباحثات العراقية الإيرانية بالوساطة الدولية، خاصة بعد نشوء أوضاع شرق أوسطية جديدة ترتبت على أحداث كبرى، منها خروج بريطانيا من الخليج ١٩٧١م، وسيطرة إيران على الجزر الثلاث في السنة نفسها، ونتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣م... إلخ؛ فتحركت السياسة الغربية بما فيها بريطانيا بمقتضى هذه التطورات تجاه الأوضاع الملتهبة في الداخل العراقي وعلى حدوده مع كل من إيران وتركيا وسوريا، وفي داخل الخليج العربي، وبعد بوادر انقسامات عربية كبرى فيما يخص المفاوضات مع إسرائيل. مما جعل القوى الغربية تتعامل وفق تلك التطورات، ووفق المصالح المستحدثة، دون وضع حدٍ لأيَّةِ اعتبارات والتزامات أخرى.

وبخصوص بريطانيا واتفاقية الجزائر، فقد تعاملت حكومتها معها بخطىً ثابتةٍ على طول الخط، رغم تفاقم الأوضاع، وتزايد حجم الضغوط الداخلية والدولية التي كانت ترى عدم موضوعية الاتجاه البريطاني الرسمي، حيث كانت حكومة صاحبة الجلالة ترى أن مصالح بريطانيا العليا في الشرق الأوسط تُحدد عليها التزام هذا المسار الذي تبنته في ضوء الكينونة الدولية التي أصبحت عليها

(١) هذا لا ينكر أن الدعم الإيراني (العسكري واللوجستي) للكرد كان عاملا مهماً في تقدمات ثورة أيلول (سبتمبر)، وقد كتب ذلك عدد من البريطانيين الذي زاروا المنطقة، وعندما توقف هذا الدعم انهارت الثورة.

Hugo Anson; Kurds rely on Iranian firepower, The Times, Monday, Jan 13, 1975; p 5; Issue 59292.

(2) FO, 1/2, FCO, 8/2308, from A. Prosser, Embassy Aden, to J.R. Young, DEM, FCO, "Confidential", July 24, 1974.

بريطانيا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م)، وبعد خروجها من الخليج عام ١٩٧١م.

في ضوء ما سبق، هل كان لبريطانيا دور في الإعداد لاتفاقية الجزائر؟ وكيف تعاملت معها؟ وكيف كانت سياساتها تجاه آثار الاتفاقية على العلاقات العراقية الإيرانية، وعلى الكُرد والكويت ودول الخليج، وعلى مستقبل علاقات العراق مع الاتحاد السوفيتي؟

ثانيًا- ماهية التعامل البريطاني مع اتفاقية الجزائر:

لم تشر الوثائق البريطانية إلى أي دور لحكومة لندن في الإعداد لاتفاقية الجزائر بعكس الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وعدد من الدول العربية، وإنْ كانت صحافتها (مثل التايمز-Times) قد تابعت مراحل من المفاوضات المؤدية للاتفاقية[١]، كما كان خط التحركات البريطانية الرسمية تجاه العراق وإيران في السنوات التي سبقت الاتفاقية تود تقليص حجم النزاع بينهما بما يحقق مصالح بريطانيا الاستراتيجية في منطقة الخليج الغنية بالنفط، وسد أبواب النفوذ السوفيتي نحوها.

وقد علمت بريطانيا باتفاقية الجزائر مثلها مثل أية دولة أخرى من خلال شاشات التلفاز أثناء إعلان هواري بومدين لها، ونشرت صحافتها فحوى البيان الذي تلاه، وعلقت عليه التايمز بأن إيران حققت من خلاله ما كانت تصبو إليه، وأن ذلك سيشكل: «ضربة قاسية للكُرد»[٢]، كما نشرت تصريح الشاه حال عودته لطهران يوم ٧ مارس/آذار بأن الخلافات التاريخية بين العراق وإيران انتهت، وأنهما بصدد بدء مرحلة جديدة من التعاون[٣].

(1) The Times, "Iraq and Its Neighbors", Monday, Jan 20, 1975; p 13; Issue 59298.
(2) The Times, Friday, March 07, 1975; p 7; Issue 59338.
(3) The Times, Saturday, March 08, 1975; p 4; Issue 59339.

مع ذلك، لم تُعْلَم بريطانيا رسميًّا بالاتفاقية إلا بعد مرور أكثر من شهر من الإعلان عنها، وذلك بعدما أرسلت الخارجية الجزائرية نسخة من الاتفاقية برفقة خطاب موجّه إلى الدول الأخرى عن طريق سفاراتها فيها، ومنها بريطانيا. حيث كتب: (وليامز – B. K. Williams)[١] في ٨ أبريل/نيسان ١٩٧٥م إلى السيد (مكلوني –McClone) في قسم الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية يخبره أن "شتيور" وزير الدولة بالسفارة الجزائرية في لندن زاره، وقدم له مذكرةً عن اتفاقية الجزائر، مرفقًا بها رسالة حوْلها، تتضمن تهنئة ذاتية على خلاصة الاتفاقية، على أمل أن تلقى الدعم من الحكومة البريطانية.

من جانبه، أبلغه وليامز بتصريح وزير الدولة البريطاني (ديفيد اينالز- David Enalls) بمجلس العموم يوم ١٢ مارس/آذار ١٩٧٥م، الذي عُدّ مؤشرًا عامًا على دعم بريطانيا للاتفاقية، وسلمه نسخة منه. وحاول أن يعرف منه حجم الدور الجزائري في تطبيق بنود هذه الاتفاقية على أرض الواقع، فأجابه شتيور أن حدود علمه أن بلاده ستُمَثَّل في الاجتماعات بين إيران والعراق، ولا يعرف ما إذا كان لها حضور ميداني حاليًا على الحدود العراقية الإيرانية أم لا[٢].

ومنذ الإعلان عن اتفاقية الجزائر تابعت بريطانيا أثرها ومراحل تطبيق بنودها من خلال مسؤوليها في البلدان ذات الصلة المباشرة، كسفرائها في بغداد وطهران والكويت وموسكو والجزائر، الذين تعددت أساليبهم في جمع المعلومات، من خلال البيانات الرسمية التي تصدر من كلا النظامين الحاكمين في العراق وإيران، ولقاءاتهم مع مسؤولين محليين، وما ينشر في الصحف الملحلية وتقارير المنظمات الدولية، أو عن طريق مشاهداتهم وانطباعاتهم ومصادرهم الخاصة.

---

(١) مسؤول في قسم إدارة الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية.

(2) FO, 1/2, FCO, 8/2535, from B. K Williams to Mr. McClone, MED, "Confidential", Doc No. (80), April 8, 1975.

فعلى مستوى العلاقات العراقية الإيرانية، تابع المسؤولون البريطانيون تحولاتها عقب اتفاقية الجزائر، وأثرها على شعبي البلدين، وسجلوا ذلك تفصيلاً في رسائلهم وتقاريرهم. ومن ذلك ما كتبه السفير البريطاني (ويستماكوت– Westmacott) في طهران عن زيارة صدام حسين إلى إيران بين يومي ٢٩ أبريل/نيسان – ١ مايو/أيار ١٩٧٥م[١]، إذ حدد السفير أن صدام نزل ضيفاً على رئيس الوزراء الإيراني (أمير عباس هويدا)[٢]، وحددالسفير حجم التغطية الإعلامية لهذه الزيارة، ومصادر معلوماته، والموضوعات التي تحدثا فيها، على سبيل المثال:

١- إعلان الجانبين معارضة قاطعة لأي تدخل أجنبي في شؤون الخليج.
٢- قبول الشاه دعوة زيارة العراق في المستقبل القريب.
٣- دعم الجانبين الجهود العربية لاستعادة أراضيهما المفقودة وجهود الفلسطينيين للحصول على ما هو حقهم.
٤- اتفاق الجانبين على التعاون في تطبيقِ كاملِ بنودِ اتفاقية الجزائر وما تبعها من بروتوكول طهران والقرارات التي توصل إليها وزيرا خارجية البلدين.
٥- بذل الجهود لتسهيل السفر بين البلدين لتمكين المواطنين الشيعة فيهما زيارة المواقع الدينية المقدسة لهم في العراق وإيران.

(1) FO, 1/2, FCO 8/2536, from B. G. Westmacott British Embassy in Tehran to B. Williams, Middle East Department of the British Foreign Office, "Confidential", Doc No. (82), May 7, 1975.

(٢) يرد اسم أمير عباس هويدا (١٩١٩-١٩٧٩م) في بعض المصادر (هوفيدا)، وهو دبلوماسي إيراني شهير، تولى أطول رئاسة للوزراء في عهد الشاه، نحو اثني عشرة سنة، بين عامي (١٩٦٥-١٩٧٧م). ينظر: محمد وصفي أبو مغلي، ص٨٣.

ثم يعرض السفير البريطاني بعد ذلك ما أسماه عموميات نشرتها الصحف المحلية حول الزيارة، منها:

١- التعاون المستقبلي بين إيران والعراق داخل أوبك.

٢- تقليل خطر استغلال المستعمرين للتوترات المحلية.

٣- أهمية الوحدة الإسلامية... الخ.

كما وضّح ما تم التركيز عليه أكثر، وما أخذ مساحة واسعة، حيث قال إن مسألة المجالات الدينية في الاتفاقية الجديدة أخذت تركيزًا خاصًا في المباحثات، ومعها حقيقة أن العراقيين والإيرانيين من الآن فصاعدًا سيكونون أحرارًا في زيارة المناطق المقدسة في كلا البلدين. وكذلك هدية صدام حسين البالغة ٥٠٠ ألف دولار للمقر المقدس لدى الشيعة في مشهد. ثم يعلق السفير البريطاني على هذا الملبغ من قبيل السخرية بقوله: «أشك أن أحدًا أخبره أن ميزانية ذلك المكان المقدس السنوية تصل لنحو ٤٥ مليار دولار[١]». أي: ما الذي سيضيفه هذا المبلغ القليل لهذه الميزانية الضخمة[٢]؟!

وعلى مستوى **الداخل العراقي**، عقد السفير البريطاني في بغداد (جوني گراهام- J. A. M. Graham) لقاءين منفصلين بمسؤولَينِ (عراقي وإيراني)، الأول كان في ١٢ مايو/أيار ١٩٧٥م مع السيد محمد صبري الحديثي (الوكيل المساعد بوزارة الشؤون الخارجية العراقية)، والثاني جاء بعد يومين مع السفير

(١) أرى أن هذا الرقم مبالغ فيه جدًّا، فلا يعقل أن "قم" تجمع في ذلك الوقت كل هذه الأموال من الخمس وغيره!

(2) FO, 1/2, FCO 8/2536, from B. G. Westmacott British Embassy in Tehran to B. Williams, Middle East Department of the British Foreign Office, "Confidential", Doc No. (82), May 7, 1975.

الإيراني في بغداد[١]. ومن خلالهما جَمَعَ جوني گراهام معلوماتٍ عن متابعات تطبيق اتفاقية الجزائر وآثارها، وكَتَبَها في تقريرٍ مُرسلٍ لخارجية بلاده.

كان گراهام قد اختار محمد صبري الحديثي لأنه كان مشاركًا بفاعلية في متابعة اتفاقية الجزائر. وابتدأ گراهام لقاءه معه بجملة تطمينية تجذبه إليه (Hook)؛ لكي يستطيع أن يحصل منه على أكبر قدر من المعلومات، إذ أبلغه ترحيب الحكومة البريطانية باتفاقية الجزائر، وأنها صرحت بذلك في أكثر من موقف عقب الإعلان عن الاتفاقية. ثم سأله: عن الكيفية التي تسير بها الأمور.

فأجابه الحديثي أن الأمور تسير تقريبًا وفق ما يُنشر في التقارير الصحفية، وأن الأمور تمضي للأمام بسلاسة، على الرغم من وجود مصاعب طبيعية فيما يخص مسألة ترسيم الجبهة، مثل الجليد الذي يمنع الوصول إلى بعض الأجزاء[٢].

وجاءت رؤية السفير الإيراني موافقةً لما ذكره الحديثي بخصوص سير العمل في تطبيق اتفاقية الجزائر، حيث قال إن العمل يمضي بسلاسة في اللجان الفرعية الثلاث[٣] المنوط بها العمل في تفاصيل الاتفاقية، وأبدى أمله في أن تنجز الأعمال في موعدها؛ توطئةً لتقديم تقريرها للاجتماع الذي سيُعقد في الجزائر يوم ١٨ مايو/آيار ١٩٧٥م، حيث سيتم التأكيد على عمل اللجان الفرعية الثلاث في ثلاثة بروتوكولات تتم ترجمتها في اتفاقية أو معاهدة.

---

(١) لم تذكر الوثيقة اسمه، ولم أستطع أن أحدده.

(2) FO, 1/2, FCO, 8/2536, from J. A. M. Graham, Embassy Baghdad, To: A. T. M. Lucas, Foreign Affairs, MED, "Confidential", Doc No. (85), May 15, 1975.

(٣) اللجنة الأولى معنيّة بالأمن في الجبهات بين البلدين، والثانية معنية بالترسيم الفعلي للحدود على الأرض، والثالثة معنية بشط العرب. للاطلاع على التفاصيل ينظر: وزارة الخارجية العراقية، النزاع العراقي – الإيراني، ملف وثائقي، مصدر سابق.

وحول الحدود الجديدة في شط العرب سأل السفير البريطاني الحديثي: هل سيكون هناك مجلس إبحار مشترك لمراقبة الحفريات والإضاءة والقبطنة...الخ؟ فأجابه: إن شيئًا من ذلك القبيل سيخرج في البروتوكول النهائي(١).

أما السفير الإيراني فقد ذكر أن اللجنة الفرعية لشط العرب لم تقدم أية إجراءات عملية لمسألة الملاحة، ولكنها وبالتقريب فرغت من المسموحات، فيما ستأتي بقية الترتيبات لاحقًا، بخصوص ترسيم الحدِّ البحري بين المياه العراقية والإيرانية لشط العرب وفقًا للاتفاقية(٢).

هنا، نلحظ أن السفير البريطاني كان يسمع أكثر بكثير مما يتحدث، فدوره أن يسأل ويدع غيره يجيب بكل أريحية، ولا يتدخل إلا في حدود ضيقة بتعليق أو تعقيب، وبالأخير يكتب انطباعه عما سمعه لمسؤوليه فقط. كما نلحظ أنه لا يقتصر في معلوماته على طرف واحد؛ وإنما يستمع إلى طرفي أو أطراف المسألة، كما حدث مع الحديثي وسفير إيران في بغداد.

ومن خلال مثل هذه اللقاءات، يكسب گراهام معلومات جديدة في خضم ما يسمع، كعِلْمِه مثلا أن اجتماعًا ثلاثيًا سيعقد في الجزائر في يوم ١٨ مايو/آيار ١٩٧٥م بين وزراء خارجية العراق وإيران والجزائر لمتابعة أعمال اللجان الفرعية الثلاث، وأن السفير الإيراني سيسافر لحضورها. وأن زيارات مفترضة لبغداد من الأمير فهد(٣) والشاه، وولي عهد البحرين(٤) الذي يزور بغداد يوم ١٩ مايو/أيار ١٩٧٥م.

(1) FO, 1/2, FCO, 8/2536, from J. A. M. Graham, Embassy Baghdad, To: A. T. M. Lucas, Foreign Affairs, MED, "Confidential", Doc No. (85), May 15, 1975.

(2) Ibid.

(٣) هو فهد بن عبدالعزيز (١٩٢١–٢٠٠٥م) كان وقتها وليًّا للعهد للملكة العربية السعودية، ثم أصبح ملكًا عليها منذ ١٩٨٢م وحتى وفاته سنة ٢٠٠٥م.

(٤) حمد بن عيسى سلمان آل خليفة المولود سنة ١٩٥٠م، وأصبح ملك البحرين منذ عام ٢٠٠٢م وحتى الآن.

وبخصوص ما أثير حول قيام الحكومة العراقية بإعادة الكُرد من اللجوء الإيراني سأل گراهام، فأجاب الحديثي: إن كُردًا كثيرين تقدموا للحكومة العراقية، وإن وفدًا مسؤولاً سيذهب إلى معسكرات اللجوء في إيران للمرة الثانية خلال أيام؛ ليَحُثَّ الكُرد العراقيين للعودة بشكل أكثر.

وطلب منه گراهام أن يبدي رأيه حول ما يشاع وما ورد في تقارير صحفية أن الحكومة العراقية تقوم بتوطين بعض الكُرد في جنوب العراق بعيدًا عن مناطقهم وقراهم. فقال الحديثي: إنه شخصيًّا متأكد أن تلك التقارير ليست صحيحة(١)، وأنه قابل أناسًا مسؤولين في تلك المناطق ولم يخبروه بشيء البتة من هذا القبيل. فأبدى له گراهام مظاهر سعادته حول تأكيده نفي هذه الشائعات، قائلا: «إن الأمر لن يكون سهلاً على الكُرد أن يتكيّفوا مع طرق الزراعة المختلفة في الجنوب، إضافة للمصاعب القائمة بين السنة والشيعة»(٢).

من المنطقي ألا يأخذ السفير البريطاني جميع كلام الحديثي على محمل الجد، لاسيما نفيه توطين الكُرد في جنوب العراق، إذ إنها كانت سياسة دولية في أكثر من منطقة وقتذاك، كالتهويد، والترويس، والتصيين وغيرها بهدف إحداث تغيير ديمغرافي يخلق نزاعًا ومشاكل أكثر تعقيدًا. يقول گراهام: «أشتبه في أنه ربما يكون هناك جزء من الصحة في قصة توطين الكُرد بالجنوب، ولكن العدد ربما لا يكون كبيرًا، وربما يقف عند أولئك الذين تعتقد الحكومة أنهم ربما يقومون

(١) بعد ذلك ظهرت اعترافات متعددة لعدد من كبار المسؤولين العراقيين، منهم طارق عزيز وزير الإعلام وقتها، وإن كان قد ذكر أن التهجير اقتصر على الكرد الذين حاربوا الحكومة العراقية. ينظر:

Edward Mortimer; Kurds sent to arid southern plains, The Times, Friday, Nov 28, 1975; p 8; Issue 59564.

(2) FO, 1/2, FCO, 8/2536, from J. A. M. Graham, Embassy Baghdad, To: A. T. M. Lucas, Foreign Affairs, MED, "Confidential", Doc No. (85), May 15, 1975.

بشيء إذا ما أعيدوا إلى قراهم». ثم استدل گراهام بتقرير بريطاني من طهران مؤرخ في ٩ مايو/أيار ١٩٧٥م يؤكد أن بعض كبار قادة الكُرد ربما يُدفعون نحو معاناة ما(١).

وأكدت قلق السفير البريطاني العديد من التقارير التي أرسلتها منظمات دولية إلى الخارجية البريطانية، ترصد فيها حالات الاعتقال والاضطهاد والترحيل للكُرد –لاسيما العائدين من إيران – إلى جنوب العراق، وتوطينهم في بيئات صعبة لم يألفوها(٢).

كما أن كلام السفير الإيراني بخصوص الكُرد العائدين جاء مغايرًا عما ذكره الحديثي، من حيث إن بعض الكُرد (وليس الكثير) قد عاد من معسكرات اللاجئين في إيران، وأنه قد سمع تقارير تفيد أن هناك عددًا من الكرد تم توطينهم بصورة مؤقتة في جنوب العراق(٣)، حيث إن الزوار الإيرانيين للعتبات المقدسة الشيعية قالوا له: إنهم رأوا عددًا من الكرد يمشون في الشوارع، في مناطق مثل كربلاء. واستبعد السفير الإيراني تصديق ديمومة بقاء الكُرد في جنوب العراق: «لن تكون سياسة لتسوية دائمة، حيث إن الكُرد شعبُ جبال». وأضاف أنه ليست هناك أية مطالبات عراقية لتسليم شخصيات كردية بعينها.

(1) Ibid.

(2) FO, 1/2, FCO, 8/2537, from J. A. M. Graham, Embassy Baghdad, To: A. T. M. Lucas, Foreign Affairs, Middle East Department, "Confidential", Doc No. (276), November 16, 1975.

(٣) يلحظ التضارب البيّن في أعداد الكرد اللاجئين، والعائدين، والمرحلين إلى جنوب العراق، بين تصريحات الحكومة العراقية التي تحدد أعدادًا قليلة بالنسبة لما تذكره التقارير الدولية، البريطانية منها وغير البريطانية. وهذا التضارب واضح في أغلب المصادر التي تناولت الموضوع.

ثم ختم گراهام أسئلته بشأن الكُرد للسفير الإيراني عن زعيم الكُرد ملا مصطفى البارزاني (١٩٠٣-١٩٧٩م)، من حيث مكانه[١]، وماذا قال لطهران[٢]؟ وهل هو حر طليق في تحركاته؟

وفي إجابته، تشكك السفير الإيراني فيما إذا كان ملا مصطفى سيترك المنطقة ويذهب إلى الولايات المتحدة[٣] أو لغيرها في نهاية المطاف؛ لأنه سيفقد وضعه وزعامته التي لا يزال يتمتع بها حتى وهو في منفاه في إيران[٤].

ثالثًا- موقف بريطانيا من آثار اتفاقية الجزائر على الكُرد:

في غضون ساعات من الإعلان عن اتفاقية الجزائر قطعت إيران دعمها لكُرد العراق في ثورتهم ضد الحكومة العراقية[٥]، وكأن الاتفاقية كانت بالأساس

(١) كان موجودًا هو وعائلته في بلدة مراغة الإيرانية منذ ٢٩ مارس/آذار ١٩٧٥م.

Andrew Murray; General Barzani crosses border into Iran, The Times, Monday, Mar 31, 1975; p 3; Issue 59357.

(٢) التقى ملا مصطفى شاه إيران في ١١ مارس/آذار ١٩٧٥م لإقناعة ديمومة الدعم الإيراني، لكن لم يفلح أمام إصرار الشاه بأنه ملتزم باتفاقه مع صدام. ينظر:

Gerard Chaliand, People without a country The Kurd and Kurdistan, Brooklyn, 1993, p.128.

(٣) ترددت إشاعات حول سعي ملا مصطفى البارزاني للجوء في الولايات المتحدة، لكن ذلك لم يحدث؛ لم يضطر للذهاب إليها إلا للعلاج عند اشتداد مرضه. ورصدت الصحافة البريطانية جانبًا من هذه الإشاعات. ينظر:

The Times, Monday, Mar 24, 1975; p 7; Issue 59352. Andrew Murray; Iraq renews contact with Kurds, The Times, Wednesday, Mar 26, 1975; p 7; Issue 59354.

(4) FO 1/2, FCO 8/2536, from J, A, Graham, Embassy Baghdad, To: A. T. M. Lucas, Foreign Affairs, MED, "Confidential", Doc No. (85), May 15, 1975.

(٥) ديفيد مكدول، ص٥١٠.

موجّهة ضد الكرد[١]. ومع ذلك ظلت أجنحة من الثورة الكردية تقاوم حتى نهاية مارس/آذار ١٩٧٥م ثم تتوقف نحو سنة تعود فيها أعمال المقاومة نظام الكرّ والفرّ مرة أخرى. وخلال شهر أبريل/نيسان ١٩٧٥م أعلنت الحكومة العراقية سيطرتها على معظم المناطق الكردية، وأدت سياساتها تجاه الكرد إلى نزوح مئات الآلاف منهم كلاجئين إلى إيران، واحتجز بعضهم في أوضاع قاسية في منطقة بهدينان[٢] بعد قيام إيران بغلق حدودها مع العراق أمام النازحين[٣].

وعن الموقف البريطاني الرسمي تجاه هذه التطورات، فإنه لم يكن جديدًا عما بدى عليه منذ اندلاع ثورة أيلول في ١١ سبتمبر/أيلول ١٩٦١م، وحتى انهيارها في أعقاب اتفاقية الجزائر، بل كان أكثر تخاذلاً مع استئناف المواجهات العسكرية بين الجيش العراقي والقوات الكُردية في مارس/آذار ١٩٧٤م، مع إنه

(١) اتفقت في ذلك العديد من المصادر البريطانية والكردية المعاصرة. ينظر: شكيب عقراوي، ص٣٨٧.

(٢) تقع على الحدود التركية، وحاليا هي محافظة دهوك، وفي أواخر ثورة أيلول تعرضت لأزمات إنسانية خطيرة بسبب نزوح أعداد كبيرة إليها (قدرتها التايمز البريطانية بـ مليون)؛ فرارًا من هجمات الجيش العراقي، في وقت أغلقت الحكومة التركية حدودها أمام وصول المساعدات الغذائية والطبية. ينظر:

Martin Huckerby; Turkey urged to allow aid in for Kurds, The Times, Tuesday, Jan 14, 1975; p 5; Issue 59293.

(3) FO 1/2, FCO 8/2536, from I. T. M. Lucas, MED, to Mr. Weir & Ennals, FCO, "Confidential", Doc No. (203), May 9, 1975.

وينظر أيضًا، شيركو حبيب: الكورد في وثائق الأرشيف الوطني البريطاني ١٩٦٩-١٩٧٨م، مراجعة وتقديم د. عبدالفتاح البوتاني، مطبوعات الأكاديمية الكوردية بأربيل ٢٠١٧م، ص ص ١٠٦، ٢٣٢. وهو كتاب وثائقي مهم جدًا، وقد أفاد هذه الدراسة كثيرًا من حيث مطابقته بما معي من وثائق، كما إن صاحبه في لقاءاتي معه أجابني عن بعض نقاطٍ ومصطلحاتٍ وقفتُ عندها.

خلال هذه السنة وردت رسائل وتقارير عديدة من مسؤولين بريطانيين (منهم أعضاء في مجلس العموم) زاروا المناطق الكردية سرًّا عن طريق إيران، والتقوا بملا مصطفى البارزاني. ورصدت تقاريرهم طبيعة الموقف القائم آنذاك، كمراكز القوى التي عليها الجانبان، ونقاط التمركز والتقهقر، والخسائر لديهما، ومدى حجم السلاح السوفيتي في الجيش العراقي. كما أرسل الحزب الديمقراطي الكردستاني –وخاصة ممثلية الحزب في لندن – والاتحاد الوطني الكردستاني بعد تأسيسه في ١ يونيو/حزيران ١٩٧٥م، رسائل كثيرة لمختلف الجهات البريطانية تشرح حقيقة الوضع في كردستان، وتطلب التدخل لإنقاذ الوضع الكردي.

فمن ناحيته، أرسل السفير البريطاني في بغداد (گراهام) تقريرًا إلى وزارة خارجيته بيّن فيه انطباعه تجاه الأوضاع في العراق وكُردستان عقب الإعلان عن اتفاقية الجزائر، من حيث التحول في ميزان القوى بإحراز الجيش العراقي انتصارات على الكُرد. ومن جانبها ردت عليه الخارجية البريطانية في ١٤ مارس/آذار ١٩٧٥م أنه وصلتها أخبار التقارب العراقي الإيراني قبل أيام، وأن مجلس الوزراء البريطاني يراجع مواقفه بجدية نحو كُردستان، حيث يجب أن يكون لبريطانيا رؤى وأجندات سياسية جديدة ترحب باتفاقية الجزائر رغم توقّع حدوث كوارث إنسانية للكرد من الحكومة العراقية، بعد أن وصل الشاه وصدام إلى قناعة مفادها بأنه من غير الممكن أن يعادي البلدان بعضهما بعضًا «من أجل شيء غير مهم وهو الكُرد»[1].

هكذا، وبكل تهاون، تتحدث الخارجية البريطانية عن الكرد وكأنهم لا شيء، علمًا بأنها وكامل الحكومة تتحمل جزءًا كبيرًا من المسؤولية للأوضاع

(1) FO 1/2, FCO 8/2535, from I. T. M. Lucas, MED, to J. A. M, Graham. Embassy Baghdad, "Confidential", Doc No. (92), March 14, 1975.

التي أصبح عليها الكرد منذ تسويات الحرب العالمية الأولى، وتأسيس المملكة العراقية عام ١٩٢١م وضم مناطق جنوب كردستان لها(١).

مع ذلك، تخوفت الحكومة البريطانية من ردة فعل مجلس العموم المهتم بالمعاناة الإنسانية للكرد إذا لم يفِ النظام العراقي بوعده ويتعامل بلطف مع الكرد، حينئذ تُعِدّ بريطانيا نفسها تحت ضغط شديد لحل المشاكل والمساعدات الإنسانية، ولن يكون لها حجة للتهرب من استجوابات البرلمان، لكنها وضعت أمامها تخوفًا أكبر، حرصت أن تتحاشاه حتى ولو أدى ذلك إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية للكرد، حيث رأت أن تدخلها في المسألة الكردية ربما يتسبب في مشاكل مع الحكومة العراقية، وعليه، أوصت الخارجية البريطانية سفيرها في بغداد بضرورة الالتزام بما قرره مجلس الوزراء البريطاني في لندن، بأن: «القضية هي قضية العراقيين»، مُوصِيةً أعضاء البرلمان البريطاني أن يستعملوا العقل مع القلب تجاه القضية(٢)، لتحقيق المصلحة البريطانية العليا.

بل وصفت الخارجية البريطانية شاه إيران بالحصافة لإبرامه اتفاقية الجزائر وتخليه عن دعم الكُرد: «رأينا خطوة الشاه الأخيرة تجاه العراق خطوة حصيفة؛ إذ انسحب فيها من وضع لا يمكن الدفاع عنه في كردستان، كما ضَمِنَ مطالب إيران التاريخية في شط العرب». ومع ذلك تخوفت إذا كان في الاتفاقية بنودٌ سريةٌ لا تعلمها(٣).

---

(١) للتفاصيل حول ذلك يراجع كتابي: دولة كردستان المستقلة والمؤامرات الإقليمية والغربية لإجهاضها، طبع القاهرة ٢٠١٥م.

(2) FO 1/2, FCO 8/2535, from I. T. M. Lucas, MED, to J. A. M, Graham. Embassy Baghdad, "Confidential", Doc No. (92), March 14, 1975.

(3) FO 1/2, FCO 8/2535, from Thomas Bremlow, State Department Office to Sir George Bolton, Lloyds International Bank, "Confidential", Doc No. (72), April 18, 1975.

وعلى مستوى أثر اتفاقية الجزائر على الحكومة العراقية كتبت السفارة البريطانية في بغداد، تقريرًا للسيد (كلارك–Clark) في قسم الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية في ٢٩ مارس/آذار ١٩٧٥م[١]، عرضت فيه أهم ما ورد في الصحف العراقية خلال العشرة أيام الأخيرة من مارس/آذار، والتي جاءت كلها أخبارًا إيجابية لجانب الحكومة العراقية، بهدف إغماض أعين الرأي العام عن صدمة التنازل عن شط العرب[٢]، مثل: استسلام أعداد كبيرة من الكرد وتسليم أسلحتهم، وعودة الآلاف منهم من إيران، وإعادة قيد كثير من المفصولين من العمل إلى غير ذلك من الأمور التي تشكك السفير البريطاني في دقة مصداقيتها، من ذلك مثلا قولها: «من الصعب التكهن بأن ٧٠ ألفًا قد استسلموا في المناطق الكردية، حتى وإن كان، فإنهم أقل بكثير من اللاجئين الكرد في إيران»[٣].

وأشار التقرير إلى استمرارية المقاومة الكردية في بعض المناطق، وأن قسمًا كبيرًا من الحزب الديمقراطي الكردستاني يريد استمرارية المقاومة، وأن هناك انقسامًا داخل الحزب حول هذا الأمر، إضافة إلى إشارات التقرير لما تقوم به السلطات العراقية في شأن محاولة إعادة تأهيل العائدين الكرد، وزيارة بعض قادة حزب البعث لبعض المناطق الكردية[٤].

(1) FO 1/2, FCO 8/2535, from R. G. Giddens, Embassy Baghdad, to T. J. Clark, MED, FCO, London, "Confidential", Doc No. (143), March 29, 1975.

وللاطلاع عليه مُعَرَّبًا ينظر: شيركو حبيب، ص ص٩٣–٩٦.

(٢) شوكت عقراوي، ص ص٣٨٧–٣٨٨.

(3) FO 1/2, FCO 8/2535, from R. G. Giddens, Embassy Baghdad, to T. J. Clark, MED, FCO, London, "Confidential", Doc No. (143), March 29, 1975.

(4) Ibid.

موقف مجلس العموم:

مع هذا الموقف البريطاني المرحب باتفاقية الجزائر بكل وضوح، وسكوته عما يتعرض له الكرد من مآسٍ، كان لبعض أعضاء مجلس العموم البريطاني[١] موقف مختلف ومغاير تمامًا، مما أدى إلى دخولهم في سجالاتٍ مُطوّلةٍ مع حكومة بلادهم، لاسيما وزارة الخارجية، ومن بعدها الداخلية.

جدير بالذكر، أن اتفاقية الجزائر لم تكن بدايةً لتبني بعض أعضاء مجلس العموم موقفهم الذي سنوضحه، وإنما ارتبط موقفهم باعتداءات الحكومة العراقية على الكُرد، وكان تحركهم إنسانيًّا بالأساس، وجازف بعضهم بزيارتهم كردستان العراق سرًّا عن طريق إيران دون علم السلطات العراقية، وكتبوا تقاريرهم لحكومتهم، وحاولوا الضغط عليها بأكثر من طريقة لإنقاذ الكرد من أوضاعهم، سواء الموجودين في داخل كردستان العراق أم في معسكرات اللاجئين بإيران.

فمثلا: أفاد النائبان عن حزب المحافظين (إيان سبروت–Ian Sproat)[٢] و(راسل جونسون–Russell Johnson) في رسالتين منفصلتين إلى وزير الدولة في الخارجية البريطانية وشؤون الكومنولث (ديفيد اينالز)، في ١٧ يناير/كانون

---

(١) هم كثير، منهم: Russell Johnston – Keenth Lee – Pam Goffeilds – Ian Crist – Philip Whitehead – Ian Sproat – Jimy Corbin – Micheal Wilson – Eary Niv

وقد أسس عدد منهم جمعية الصداقة البريطانية الكردية التي تأسست في إبريل/نيسان ١٩٧٥م برئاسة النائب لورد كيلبرين، ولعبت دورًا كبيرًا في بريطانيا. وقد أعدّ الدكتور ميهفان محمد حسين دراسة جيدة ومهمة عنها ضمن كتابه موقف بريطانيا من القضية الكردية ١٩٧٥–١٩٨٠م، منشورات مركز زاخو للدراسات الكردية، جامعة زاخو، إقليم كردستان العراق، الطبعة الأولى ٢٠١٨م، ص ص٢١٦–٢٥٩.

(٢) إيان سبروت (١٩٣٨–٢٠٠١م)، من حزب المحافظين، وكان يعمل أيضا ناشرًا وصحفيًا. شيركو حبيب، ص١٠٢.

الثاني ١٩٧٥م[١]، أن الاتحاد السوفيتي أرسل مساعدات عسكرية إلى العراق، حددها سبروت بمبلغ مليار جنيه استرليني، تتكون من: أسلحة متطورة، وصورايخ أرض–أرض، وقنابل توبليوف الأسرع من الصوت، كما زوّد العراقيين بـ ٣٠٠٠ خبير عسكري لمعاونة القوات العراقية، وأن الطيارين السوفيت يقومون بقصف كردستان العراق بقنابل توبوليف ٢٢[٢].

ووصف سبروت للمسؤولين في خارجية بلاده الحربَ الدائرة بأنها حربٌ شرسة، ولا يمكن اعتبارها مسألة داخلية للحكومة العراقية: «متى كانت جرائم الحرب مسائل داخلية»[٣]؟! وحجته في ذلك أن منطقة الشرق الأوسط حسّاسة في حال استمرار هكذا حرب. ودعا سبروت إلى وجوب تحركات ومساعٍ دولية لحل هذه المشكلة بصورة سلمية وعادلة[٤].

---

(١) ينظر نص الوثيقة معربًا عند شيركو حبيب، ص ص٧٢–٧٥.

(2) FO 1/2, FCO 8/2535, MED, from Ian Ian Sproat, House of Commons, Landon, to David Ennals, Secretary of State in the British Foreign Office, "Confidential", Doc No. (34), January 17, 1975.

جدير بالذكر أن التايمز نشرت مقالا لشخص باسم "الطائي" مقيم في بريطانيا، يكّذب فيه كل ما ذهب إليه سبروت في موضوع الدعم السوفيتي للعراق، وضرب الكرد بالنابلم. ينظر:

R. El-Tai; Plight of the Kurds, The Times, Friday, Jan 31, 1975; p15; Issue 59308.

(٣) گونتر دشنر: أحفاد صلاح الدين الأيوبي الكورد الشعب الذي يتعرض للخيانة والغدر، ترجمه من الألمانية عبد السلام بروارى، مطبعة خه بات – دهوك، الطبعة الثانية ٢٠٠٠م، ص٣٥٧.

(4) FO 1/2, FCO 8/2535, MED, from Ian Ian Sproat, House of Commons, Landon, to David Ennals, Secretary of State in the British Foreign Office, "Confidential", Doc No. (34), January 17, 1975.

وكان سبروت قد التقى ملا مصطفى البارزاني، وحمل منه رسالة للحكومة البريطانية، ذكرها فيها: أنه خلال ضم كردستان للعراق في عشرينات القرن العشرين، أقرت الحكومة البريطانية بأن حقوق الكرد في العراق محفوظة، لذلك قال البارزاني في رسالته: «على الحكومة البريطانية الحالية الاهتمام بالوضع الراهن، والحرب المفروضة على الشعب الكردي، وعليها العمل من أجل الحفاظ على حقوق الكرد ووجودهم في العراق». بل إنه طلب مساعدة بريطانيا تجاه المآسي التي يمر بها الشعب الكردي، وطلب لقاءً له مع وزير الخارجية البريطاني في لندن أو كردستان أو أية منطقة أخرى لمناقشة القضية الكردية، والحديث حول:

١- الضغط الدبلوماسي على السلطات التركية لفتح الحدود لوصول المساعدات الغذائية والطبية لمواطني منطقة بهدينان.

٢- الضغط الدبلوماسي على الاتحاد السوفيتي لإيقاف مساعداته العسكرية واللوجستية للحكومة العراقية.

٣- دعم المفوّضية العليا لشؤون اللاجئين والمنظمات الأخرى لمساعدة آلاف الضحايا واللاجئين الكُرد.

٤- الضغط على الأمم المتحدة بهدف وقف الحرب واستئناف المفاوضات العراقية الكردية بإشرافها للوصول إلى حل دائم[١].

أثيرت القضية في مجلس العموم[٢] لاسيما دور تركيا في حصار الكرد، حيث تعجّب عدد من أعضائه من صمت بلادهم عن المعاناة الشديدة التي

(1) Ibid.

(٢) گونتر دشنر، ص ص٣٥٧-٣٥٨. وفي الواقع، إن مضابط مجلس العموم البريطاني تحتوي على مادة غزيرة، من رسائل ونقاشات واستجوابات، عن المشكلة الكردية، بما يُشكل دراسة مستقلة.

يلاقيها الكُرد بسبب غلق تركيا حدودها، غيرَ متصورين أن تكون علاقات حكومتهم الجيدة مع تركيا سببًا لهذا الصمت(١). لكن الخارجية البريطانية ردت عليهم في ٢٤ يناير/كانون الثاني ١٩٧٥م بأن سفيرها في أنقرة أشار في تقرير له أن الخارجية التركية تقول إن الحدود غير مغلقة(٢)، مع أن أكثر من تقرير آخر أكد غلق تركيا لحدودها أمام المساعدات الدولية الإنسانية، ومنهم تقرير لمندوب يدعى (فليب گراند–Philip Grand) أرسلته منظمة الصليب الأحمر إلى كردستان العراق سرًا عن طريق إيران خلال المدة ١٥–٢٣ يناير/كانون أول ١٩٧٥م(٣)، وتقرير آخر لها نشرته صحيفة التايمز في ٢٧ مارس/آذار ١٩٧٥م، يتضمن صورًا وأوجاعاً بالغة في ظل تعسفات الحكومة العراقية والتركية(٤).

كما نشرت صحيفة التايمز مناشدة السيد (ليزلي كيركيلي– Mr H. Leslie Kirkley)، رئيس المؤتمر الدائم للمنظمة البريطانية لمساعدة اللاجئين، ومعه بعض الوكالات التطوعية البريطانية الرائدة – الحكومة التركية فتح حدودها من منطلق إنساني لوصول الإمدادات الغذائية والطبية الأساسية التي توفرها وكالات الإغاثة والتي يدفع ثمن بعضها الكرد أنفسهم، إلى منطقة بهدينان: «يبدو أن الأمل الوحيد لبقائهم هو إعادة فتح الحدود التركية». كما حث

(1) FO 1/2, FCO 8/2535, MED, from Ian Ian Sproat, House of Commons, Landon, to David Ennals, Secretary of State in the British Foreign Office, "Confidential", Doc No. (34), January 17, 1975.

(2) FO 1/2, FCO 8/2535, from T. J. Clark, MED, to Mr. Weir & Mr. Coles, House of Commons, Landon, Doc No. (18), January 24, 1975.

(٣) للمزيد ينظر: تقرير من منظمة الصليب الأحمر الدولي (ICRC) إلى القسم القنصلي في كل من بغداد وطهران وأنقرة، بتاريخ ١٩٧٥/٢/٧م، ينظر: شيركو حبيب، ص ص ٨١–٨٤.

(4) Andrew Murray; Relief officials barred from aiding Kurdish civilians in Iraq area, The Times, Thursday, Mar 27, 1975; p 11; Issue 59355.

كيركيلي الحكومة البريطانية وشركاءها الأوروبيين وأعضاء آخرين في المجتمع الدولي لتشجيع تركيا في فتح الحدود، مذكِّرًا إياهم بأن تركيا موقِّعة على الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان، حتى يمكن منع وضع مأساوي للكرد لا يمكن تجنبه إذا استمر غلق الحدود(١).

رغم كل ما سبق، فإن وزير الدولة للشؤون الخارجية، رد كتابةً على أعضاء البرلمان الذين رأوا ضرورة التدخل البريطاني، أن ما يحدث في العراق شأن داخلي، وأن التدخل لا يفضي إلى أهمية، بل يسبب نتائج لا يحمد عقباها على حد تعبيره(٢). وبرر موقفه بأن الحكومة العراقية قدمت احتجاجًا عندما حدث لقاء بين الكرد المقيمين في لندن مع السلطات البريطانية من خلال المنظمات الإنسانية البريطانية العاملة في كردستان لمساعدة اللاجئين(٣)، ووجهت نقدًا ولومًا شديد اللهجة حول هذه المنظمات، وتمانع إرسال مستلزمات إغاثية للكرد(٤). كما رأى الوزير أن بريطانيا ليست مَدِينة للكُرد، وأنه لا يمكن احتمال عقد لقاء بين ملا مصطفى البارزاني ووزير الخارجية البريطاني، حيث تعد حكومة العراق ذلك تدخلاً في شؤونها الداخلية(٥).

(1) H. Leslie Kirkley; Relief for the Kurds, The Times, Friday, Jan 24, 1975; p 15; Issue 59302.
(2) FO 1/2, FCO 8/2535, from T. J. Clark, MED, to Mr. Weir & Mr. Coles, House of Commons, Landon, Doc No. (16), January 20, 1975.
(3) FO 1/2, FCO 8/2535, from T. J. Clark, MED, to Mr. Weir & Mr. Coles, House of Commons, Landon, Doc No. (18), January 24, 1975.
(4) Ibid.
(5) Ibid. FO 1/2, FCO 8/2535, from David Ennals, Secretary of State in the British Foreign Office, to T. Dalyell & Mr. Russell Johnston, House of Commons, Landon, Doc No. (22), January 30, 1975.

ومع إصرار عدد من أعضاء البرلمان البريطاني ضرورة تدخل حكومة بلادهم؛ لإنقاذ الوضع الإنساني للكرد في الداخل وعلى الحدود، ندد – بشدة – عدد من وزراء الحكومة بذلك وبمقترحات منظمات إنسانية أهلية تنادي بالتدخل أيضا، بل حرصوا على ألا تعلم الحكومة العراقية أنه تمت مناقشة هذا الموضوع، كما أنهم كانوا حريصين على عدم إثارة تركيا وقتئذ(١).

تكرر موقف الحكومة البريطانية هذا بكل وضوح لأعضاء البرلمان البريطاني عقب الإعلان عن اتفاقية الجزائر، وتحديدا في يوم ١٧ مارس/آذار ١٩٧٥م، حينما أرسل البرلماني (وليم مولي–William Moly) لخارجية بلاده البريطانية خطابًا في يوم إعلان الاتفاقية (٦ مارس/آذار) مرفقًا برسالة من إحدى المواطنات التي صوتت له في الانتخابات، وتدعى (إيلين گراهام– Elaine Graham)، حول أزمة اللاجئين الكرد العراقيين بسبب غلق الحكومة التركية حدودها، وحول دور بريطانيا التاريخي في خلق وتعقيد المشكلة الكردية، فجاء الرد على مجلس العموم: «إن حكومة صاحبة الجلالة ليس لها أي دخل في هذا الموضوع، وإن أي تدخل من جانبنا لا يكون له أي أثر إيجابي»(٢).

لم تُقنع ردود الحكومة البريطانية بعض أعضاء مجلس العموم، ومن ثم لم يقفوا مكتوفي الأيدي تجاهها؛ فمع تفاقم أوضاع الكرد نتيجة اعتداءات الحكومة العراقية، كتب عدد من أعضاء مجلس العموم بشكل متتالٍ لحكوماتهم عن هذا الأمر؛ فمثلا دعت النائبة (بام گوفيلد–Pam Goffield) والنائب (إيان كرسيت– I. Crist) في ١٨ مارس/آذار ١٩٧٥م، الحكومة البريطانية من خلال

(1) FO 1/2, FCO 8/2535, from M. C. S. Weston, South East European Department, to Foreign and Commonwealth Office, Doc No. (29), February 7, 1975.

(2) FO 1/2, FCO 8/2535, from I. T. M. Lucas, MED, to Mr. Weir and Coles, House of Commons, Landon, Doc No. (46), March 17, 1975.

وزير الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث (فون روي هانسلي- Von Roy Hensley) إلى رفض اتفاقية الجزائر، منتقدين حكومتهم في كيف تؤيد مثل هكذا اتفاقية تجلب على الشعب الكردي كوارث أكثر مما هو فيه، بل دعا النائبان إلى وجوب مساندة الحقوق القومية للكرد، ودعم إيصال صوته للعالم أجمع. كما أبدى النائبان قلقهما البالغ من وضع الشعب الكردي السياسي ومعاناته الإنسانية في ظل الظروف الصعبة التي يرزحون تحتها على أثر اتفاقية الجزائر، وجراء سياسات الحكومة العراقية التعسفية وغير العادلة تجاه كُرد العراق.

إلا أن هانسلي أجابهما بأنه لا يمكن قبول أن الحكومة البريطانية تتحمل مسؤولية الوضع الحالي للشعب الكردي في كردستان العراق، مدللاً بأنها اعترفت بالحكم الذاتي للكرد في إعلانها مع الحكومة المملكة العراقية عام ١٩٢٢م. ومع إعرابه عن قلقه من تفاقم الأوضاع الإنسانية للكرد عقب اتفاقية الجزائر إلا أنه قال إن هناك قيودًا وعراقيل تمنع التدخل البريطاني، وإن أي تدخل لا يُحسّن الوضع، بل يؤدي إلى تفاقمه أكثر، وتردي العلاقة مع الحكومة العراقية(١).

ومرة أخرى، انتقدت بام گوفيلدز حكومة بلادها بشأن صمتها وتخاذلها، واصفة إياها إما بالجبن، أو أن النفط أساس تعاملها مع العرب ولو على حساب أرواح الشعوب(٢). كما ناشدت الخارجية البريطانية لمعالجة الأزمة الكردية وإنقاذ الكرد من هذا الوضع الكارثي على أثر الاتفاق العراقي الإيراني، إلا أن الخارجية

(١) خليل علي مراد، ميهفان محمد حسين: موقف بريطانيا من القضية الكوردية في العراق (١٩٦١-١٩٧٥م)، بحث منشور في مجلة جامعة زاخو، ب- العلوم الإنسانية، المجلد (٤)، العدد (٣) ٢٠١٧م، ص٦١٣، نقلا عن:

NBR 1/2 FCO 8/2536, From Minster of State to Grist Esq, MP House of Commons, March 18, 1975.

(2) FO 1/2 FCO, 8/2535, from I. T. M. Lucas, MED, to Mr. Weir and Coles, "Confidential", April 3, 1975.

البريطانية ردت عليها بأن حكومة صاحبة الجلالة تعد هذه القضية شأنا عراقيّا داخليًا، وأن أي تدخل بريطاني سيعقِّد الأمور على كافة المستويات، وهو ما تعمل الحكومة البريطانية على تفاديه لتنمية العلاقات البريطانية العراقية التي بدأت تتحسن منذ عهد قريب(١).

واستمرارًا لضغوط أعضاء مجلس العموم، أنّبَ راسل جونسون حكومته على ثبات موقفها، وعدم تحركها لاتخاذ أية خطوة لوقف الاعتداءات العراقية، وكتب جونسون في ٢٤ مارس/آذار ١٩٧٥م إلى ديفيد إينالز (وزير الدولة في الخارجية البريطانية)، مذكرًا إياه أن أوضاع الكرد تزداد سوءًا منذ آخر رسالة أرسلها له في ١٧ يناير/كانون الثاني من السنة نفسها، وقال: «يجب على جميع الأطراف أن ينظروا إلى الأزمة بصورة إنسانية، الآلاف من اللاجئين الكرد الآن على الحدود العراقية الإيرانية، ويتعرضون لمشاكل، ويرغبون العبور إلى الطرف الثاني من الحدود، وألا يعيشوا في ظل نظام قمعي»(٢).

ورأى جونسون أن المدة المتبقية من وقف إطلاق النار(٣) قصيرة، حيث تنتهي في أول إبريل/نيسان ١٩٧٥م، وأن المتبقي ستة أيام لا تكفي لعبور كل

---

(١) ميهفان محمد حسين، ص١٦٥. خليل علي مراد، ميهفان محمد حسين، ص٦١٤، نقلا عن:

NBR 1/2 FCO, 8/2535, from Von Roy Hensley, Minister of Stat, to I. Crist Esq, MP House of Common, March 18, 1975.

(2) FO 1/2, FCO 8/2535, MED, from Russell Johnson to David Ennals, Secretary of State in the British Foreign Office, "Confidential", Doc No. (16), March 24, 1975.

(٣) كانت من ١١ مارس/آذار وحتى ١ أبريل/نيسان ١٩٧٥م، لتستسلم فيه القوات الكردية أو تنسحب إلى إيران. وقد رصدت الصحافة البريطانية تضارب الجانبين الكردي والعراقي في تفسيره هذا الإعلان، كما رصدت خروقات قامت بها القوات العراقية في أثنائه. ينظر: ديفيد مكدول، ص٥١٠.

Edward Mortimer; Two-Week ceasefire announced in war between =

العالقين على الحدود، فطلب من حكومته أن تخاطب الشاه والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين والسلطات العراقية لتمديد مدة العفو[١] لحين تهيئة ظروف مناسبة للكرد. وذكّر وزير الخارجية بما قاله في ٢٩ يناير/كانون الثاني ١٩٧٥م أثناء رده على أسئلة مجلس العموم بأن الحكومة البريطانية تقدم المساعدات الإنسانية في حالة أي كارثة إنسانية، وطلب منه أن يتصرف على ضوء ذلك[٢].

في الواقع، إن الحكومة البريطانية بقدر حرصها على عدم إثارة الحكومات العراقية والإيرانية والتركية، كانت تُمَني النفس ألا تتفاقم أوضاع الكرد الإنسانية، واقتصرت في بعض الأوقات على الحديث مع بعض أطراف ليست لها صلة مباشرة بالأمر، كما حدث من السيد وليامز في حديثه مع السيد شيتور حينما زاره الأخير في ٨ أبريل/نيسان ١٩٧٥م؛ ليعلم بريطانيا رسميًّا بفحوى اتفاقية الجزائر، حيث أفاد وليامز أن حكومته ستكون قلقة من ردة فعل الرأي العام البريطاني ومجلس العموم اللذين لهما اهتمام بمصير الكرد. وسأله وليامز: هل سيكون

=

Kurdish rebels and Government in Iraq, Times, Friday, March 14, 1975; p 07; Issue 59344. Times, Monday, March 17, 1975; p 6; Issue 59346. Andrew Murray; Iraqi troops advance into Kurdish areas, The Times, Wednesday, Apr 02, 1975; p 7; Issue 59359.

(١) أعلنت الحكومة العراقية العفو على كل من يسلم نفسه وسلاحه خلال مدة وقف إطلاق النار. وقد رصدت الصحافة البريطانية تضارب تفسير الجانبين الكردي والعراقي لهذا العفو.

Edward Mortimer; Two-Week ceasefire announced in war between Kurdish rebels and Government in Iraq, Times, Friday, March 14, 1975; p 07; Issue 59344. The Times, Tuesday, March 11, 1975; p 8; Issue 59341.

(2) FO 1/2, FCO 8/2535, from Russell Johnson, House of Commons, London, to David Ennals, Secretary of State in the British Foreign Office, "Confidential", Doc No. (16), March 24, 1975.

شيركو حبيب، ص ص ٩٢، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٥.

للجزائر أي دور في الشأن الإنساني؟ فأجابه شيتور: «الشأن الإنساني في هذه المسألة موجود في مقدمة تفكير الجزائريين، ولكن ومع وضع دقيق كهذا، فهناك قيود كثيرة حول ما يمكن عمله»[١].

ومع تضاعف أزمات اللاجئين الكرد في إيران على أثر اتفاقية الجزائر[٢]، كانت هناك جهود لمنظمات دولية مختصة ولبعض البريطانيين (خاصة من مجلس العموم) لحل هذه المشكلة، أو على الأقل تقليص تفاقم مخاطرها، بناء على ما يرد إليهم من تقارير ميدانية كتبتها جهات دولية تعمل في مجال الإغاثة، ومن خلال رسائل ومذكرات يكتبها الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى الجهات الدولية.

وكانت محاولات الحل المقترحة تدور حول: إما تقديم دعم أكبر للحكومة الإيرانية لتغطية احتياجات اللاجئين الضرورية، وإما إعادة توطينهم في بلادهم كردستان العراق بأمان مع أخذ ضمانات من النظام العراقي، وإما مساعدة اللاجئين الكرد الذين يريدون مغادرة إيران إلى الدول التي تقبلهم. وتركيزنا هنا على موقف بريطانيا من هذه الجهود على أساس أنها محاولات لحل مشكلة من المشاكل التي ترتبت على اتفاقية الجزائر.

(1) FO 1/2, FCO 8/2535, from B. K Williams to Mr. McClone, MED, "Confidential", Doc No. (80), April 8, 1975.

(٢) ذكرت بعض التقارير البريطانية أن نحو ٢٠٠٠ من الكرد يعبرون الحدود الإيرانية منذ إعلان اتفاقية الجزائر وقبل قيام إيران بإغلاق حدودها في نهاية مارس/آذار ١٩٧٥م، وهم في حالة يأس شديد. ينظر:

Edward Mortimer; 2000 Kurds fleeing to Iran every day, Times, Wednesday, March 19, 1975; p 09; Issue 59348. Andrew Murray; Plight of Kurds becoming desperate, The Times, Thursday, Mar 20, 1975; p 6; Issue 59349.

وكان اللاجئون الكرد في إيران قد اتصلوا بالسفارات الغربية، طالبين مغادرة إيران ومنحهم حق اللجوء السياسي[١]. وبشأن الطلبات المقدمة للسفارة البريطانية حول هذا الأمر عرضها مجلس العموم على وزير الداخلية البريطاني، وبدوره أعلن أمام مجلس العموم في ٢١ مايو/آيار ١٩٧٥م منح حق اللجوء للاجئين الكرد، وأكد أن وزارته تحاول إبداء مساعدات إضافية للاجئين الكرد الذين يرغبون في القدوم إلى بريطانيا.

ويبدو أن شيئا من ذلك لم يتم، مما دعا المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن تكتب إلى وزير الخارجية البريطاني (جيمس كالاهان–James Callaghan) في ٢٢ أغسطس/آب ١٩٧٥م، بطلب الموافقة على إدخال ١٤٠٠ لاجئ كردي إلى بريطانيا، أغلبهم من الأكاديميين والطلاب. وبدوره حوّل إينالز الرسالة إلى وزير الداخلية للرد عليها، وبناء عليه صدرت موافقة من الحكومة البريطانية على منح الفيزا للطلاب الكرد مع ضمان قبولهم في الجامعات البريطانية والتكاليف[٢].

كما كتب اللورد (ساندیز دي ئيل–Sandes de Dal)[٣] لوزير الخارجية البريطاني في ١٢ سبتمبر أيلول ١٩٧٥م طالبًا المساعدة للاتصال باللاجئين الكرد في إيران. وسأله: هل حكومة صاحبة الجلالة تدعم المفوضية العليا لشؤون

(1) Andrew Murray; Relief officials barred from aiding Kurdish civilians in Iraq area, The Times, Thursday, Mar 27, 1975; p 11; Issue 59355.

(2) FO 1/2, FCO 8/2537, from, I. T. M. Lucas, to I. Duff, Special Secretary of UNHCR, "Confidential", Doc No. (78), October, 1975.

شيركو حبيب، ص١١١.

(٣) رئيس لجنة الشرق الأوسط للمنظمات البريطانية لمساعدة اللاجئين. ينظر: شيركو حبيب، ص١١١.

اللاجئين، وتوفر المساعدة اللازمة للحكومة الإيرانية واللاجئين لإعادة توطينهم[١]؟

وتكرارًا للموقف البريطاني السلبي تجاه الكُرد، يبدو أنه لم يتم شيء، فقام عضو مجلس العموم البريطاني (راسل جونسون) بإرسال طلب إلى وزير الدولة في الخارجية البريطانية (ديفيد إينالز) في ١٨ سبتمبر/أيلول ١٩٧٥م، حول مساعدة اللاجئين الكرد الذين يرغبون في مغادرة إيران إلى الدول التي تقبلهم، وذلك من خلال ممثلي المملكة المتحدة في اللجنة التنفيذية بطلبهم من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين خلال اجتماع يوم ٦ أكتوبر/تشرين أول ١٩٧٥م لاتخاذ الخطوات اللازمة بالسرعة الممكنة لتخفيف محنة هؤلاء «الناس التعساء» بعد أن مكث هؤلاء أكثر من ستة أشهر في معسكرات الإيواء على حد تعبير جونسون.

وجاء خطاب جونسون بناء على طلب له من الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي سبق وأن طلب ذلك من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، فردت عليهم بأن هذه العملية تحتاج موافقة الحكومة الإيرانية[٢]، وكانت المفوّضية قد قدمت طلبا بذلك فعلاً في ٣ أغسطس/آب ١٩٧٥م[٣].

(1) FO, 1/2, FCO, 8/2537, from, I. T. M. Lucas, MED, to I. Duff, Special Secretary of UNHCR, "Confidential", Doc No. (78), October, 1975.

(٢) أشار عدد التقارير، مثل: (تقرير المجموعة الهولندية من أجل كردستان بتاريخ ١٩٧٥/١٢/١٥م) أن اتفاقًا سريًا أُبرم بين الحكومتين العراقية والإيرانية لتكثيف العمل لترحيل اللاجئين الكرد في معسكرات اللاجئين الإيرانية إلى العراق طوعًا أو كرهاً بأساليب معينة، لتقوم السلطات العراقية بتوطينهم في جنوب العراق. لكن من الواجب أن نذكر أن إيران سمحت بشكل سري سفر عدد من اللاجئين الكرد إلى دول أوروبية وأمريكية وأستراليا. ينظر: شيركو حبيب، ص ص١١٧-١٢٢، ١٢٩-١٣٠، ٢٤٠-٢٤٤، ٢٤٩.

(3) FO 1/2, FCO 8/2537, from, Russell Johnston, House of Commons, London, to David Ennals, Foreign & Commonwealth Office, Landon, "Confidential", Doc No. (259), September 18, 1975.

كل هذه الجهود السابقة، جمّعها قسم الشرق الأوسط في الخارجية البريطانية، ولخصها السيد لوكاس مسؤول القسم في مذكرة، وأرسلها للمفاوضية العليا لشؤون اللاجئين، موضحًا فيها الموقف البريطاني من المطالب السابقة، والذي اتضح أنه لم يَحِد عن موقف بلاده الرسمي من اتفاقية الجزائر، حيث قال: «إن طرح أو إثارة هذا الموضوع من قِبَلِنَا لن يسبب مشاكل لممثلي المفوضية العليا مع الدولتين (العراق وإيران) فحسب، بل من المحتمل أن يكون سببًا في تدهور علاقاتنا مع كل من إيران والعراق». ثم أحكم لوكاس أساس تعامل بلاده مع هكذا موضوعات يكون مرتبطًا بموقف بريطانيا من اتفاقية الجزائر. يقول: «ومَن يتعامل مع هذه المشكلة يجب اتباع ما تم الاتفاق عليه حسب اتفاقية الجزائر»[(١)].

الموقف البريطاني من دعوات الإغاثة المجتمعية:

لم تقتصر دعوات إغاثة الكرد على بعض أعضاء مجلس العموم فحسب، بل انضم إلى هذا الباب بعض المواطنين البريطانيين والمنظمات الإنسانية[(٢)]، حاثّين حكومتهم على ضرورة اتخاذ موقف، والتدخل لرفع حالة المعاناة عن الكرد. وتضم الوثائق والصحف البريطانية العديد من المذكرات والتقارير التي توضح ذلك، ولكثرتها ولأن ما يهمنا في هذه الدراسة هو الموقف البريطاني من هذه المناشدات، فإننا سنقتصر على بعض النماذج، لأن أغلبها يتشابه في رصد وضع الكرد المآساوي، واعتداءات الحكومة العراقية نحوهم، وأثر غلق الأتراك

(1) FO 1/2, FCO 8/2537, Middle East Department, from, I. T. M. Lucas, to I Duff, Special Secretary of UNHCR, Doc No. (78), October, 1975.

(٢) مثل: مركز حقوق الإنسان والمسؤوليات في بريطانيا. للاطلاع على تقريره عن اللاجئين الكرد ينظر:

Philip Noel Baker and others; The Kurdish refugees, The Times, Thursday, Apr 10, 1975; p 17; Issue 59366.

للحدود أمام المساعدات الإنسانية، وبعض القصور في الموقف الإيراني بشأن مساعدة أعضاء المنظمات الالتقاء الحر مع اللاجئين... إلى غير ذلك من مشاهداتهم وتقديرهم للموقف آنذاك.

من ذلك رسالة المواطن البريطاني السيد (جيوفري–Geoffrey) من لندن في ٢٤ مارس/آذار ١٩٧٥م، فرد عليه السيد لوكاس (مسؤول قسم الشرق الأوسط في الخارجية البريطانية) في ٢ أبريل/نيسان بأن حكومة صاحبة الجلالة تشاركه القلق الإنساني حول هذه الحالة، لكن عليها بعض القيود؛ إذ ليس لها شكل رسمي للتدخل في مثل هكذا أمور، وأن الحكومة ترى أنه إذا تم التواصل مع إيران في هذا الشأن – كما طلب جيوفري – فإنه لا يُحَسّن وضع الكرد، بل سيسبب توترًا في العلاقات البريطانية الإيرانية.

وكرر لوكاس لجيوفري موقف الحكومة البريطانية من اتفاقية الجزائر بأنه مرحب بها، لأنها مهدت لحل المشاكل الحدودية بين إيران والعراق، ومن الممكن أن تنهي نزاعًا استمر نصف قرن[١].

وتحت عنوان: «المشكلة الكردية وبريطانيا»[٢] كتب ثلاثة بريطانيين زاروا كردستان في مارس/آذار ١٩٧٥م، لحكومتهم من طهران، عن أوضاع الكرد، طالبين سرعة تدخل بلادهم لنجدتهم، وهم (جون استاثتوس–John Stathatos) و(جويني روبرت–Gwynne Roberts)، و(كولين بير–Colin Beer)، ومما قالوا:

«سيدي، لقد عدنا للتو من كردستان العراق، حيث شهدنا الانهيار الفعلي للثورة الكردية... نود أن نؤكد على الحاجة الملحة للضغط على إيران والعراق

(1) FO 1/2, FCO 8/2535, from I. T. M. Lucas, MED, to Mr. Geoffrey, Doc No. (130), April 2, 1975.
(2) John Stathatos and others; Kurdish problem and Britain, The Times, Wednesday, Mar 26, 1975; p 17; Issue 59354.

لمساعدة آلاف الضحايا من اللاجئين الكرد الأبرياء جراء الحرب العراقية الكردية. يجب على إيران إبقاء حدوده مفتوحة، على الأقل حتى نهاية شهر أبريل/نيسان، وغير ذلك يعني أن عشرات الآلاف من اللاجئين الكرد سيضطرون للبقاء في العراق ضد إرادتهم. ويجب حثّ الحكومة العراقية على تمديد وقف إطلاق النار للمدة نفسها. يقول مسؤولو الإغاثة الغربيون الذين قاموا بجولة في المناطق الأكثر تضرراً قرب الحدود التركية: إن الأغلبية تخاف من عمليات الانتقام، ولا يرغبون في البقاء، لكنهم يواجهون مهلة مستحيلة».

وعن وضع اللاجئين وهم ينتقلون إلى إيران يقولون: «يشق هؤلاء اللاجئون طريقهم سيرًا على الأقدام إلى الحدود الإيرانية في ظروف فظيعة؛ فمياه الأنهار زائدة، والطرق سميكة مع الطين، وأمطار الربيع ثقيلة، ولا تزال الممرات الجبلية مغطاة بالثلوج. هؤلاء النازحون الكرد يعانون من نقص التغذية، والكثير منهم مرضى. المنطقة التي يغادرونها ستحدث فيها مجاعة قريباً، والعديد من القرى لديها طعام لمدة أسبوعين فقط. يشعر اللاجئون بالتهديد من خلال استئناف العمل العسكري الذي تهدده الحكومة العراقية في الأول من أبريل/نيسان. ولا يمكن وصف رحلتهم إلا بأنها كارثية». وأفادوا أنه يتخفف الوضع شيئا إذا تم إقناع تركيا بفتح حدودها أمام الإغاثة الإنسانية.

وحمّل هؤلاء حكومتهم مسؤولية كبيرة تجاه ما يحدث للكرد، قالوا: «تقع على عاتق بريطانيا مسؤولية خاصة تجاه هؤلاء الناس بالنظر إلى سِجِلِّها المؤسف في المنطقة. حتى الآن يبدو أن الحكومة البريطانية ظلت على الهامش. لكن بالتأكيد في وقت كهذا، يجب أن تتجاوز الاعتبارات الإنسانية إحجام الحكومة عن التدخل لحل المشكلة الكردية. ينظر العديد من الكرد إلى بريطانيا كبلد ثان لهم، ومن المحتمل أن يتقدم العديد منهم بطلبات للحصول على

اللجـوء السياسـي هنـاك. نـود أن نحـثّ الحكومـة أن تنظـر طلبـاتهم بعـين العطف»[١].

وفي ٢ أبريل/نيسان ١٩٧٥م، قام اثنان من منظمة حماية الأطفال، هما: (جوهان لابسلي–Johan Lapsley)[٢] والدكتور (ديفيد نابارو– David Nabarro)[٣]، بالاتصال بالسيد ماكلوني، أحد مسؤولي قسم الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية، حول وجوب أن يكون لحكومة صاحبة الجلالة دور قوي لمنع وقوع كوارث أكثر على الكرد على أثر اتفاقية الجزائر، وسأله لابسلي عما يمكن أن تفعله الحكومة البريطانية لإقناع العراقيين بأن يكونوا معتدلين في كردستان؟ كما أصرّ الدكتور ديفيد نابارو، الذي زار كردستان عن طريق إيران، على ضرورة عودة بلاده إلى العراق لأنه متأكد من أن النظام العراقي سيرتكب مجزرة بحق الكرد، وسأل الاثنان ماكلوني: هل من الممكن أن يكون هناك مراقبون وصحفيون؟

أجابهما ماكلوني بما أجابت به حكومة بلاده سابقاً أعضاء مجلس العموم، بأن تدخل بريطانيا لا يساعد الكرد، ويكون سببًا في تدهور علاقتها مع العراق[٤]: «إننا نعتمد على العراق بعقود قدرها ٥٠٠ مليون جنيه إسترليني

(1) John Stathatos and others; Kurdish problem and Britain, The Times, Wednesday, Mar 26, 1975; p 17; Issue 59354.

(٢) من منظمة حماية الأطفال، ولد عام ١٩١٦م، وكان ضابطاً برتبة مارشال في القوات الجوية الملكية. شيركو حبيب، ص٩٨، هامش (١).

(٣) طبيب بريطاني من منظمة إنقاذ ورعاية الطفولة، ومهتم بالقضايا الإنسانية. ديفيد مكدول، ص٥٠٩. شيركو حبيب، ص٩٨، هامش (٢).

(4) FO 1/2, FCO 8/2535, from I. McCluney, MED, to Mr. Williams, "Confidential", Doc No. (131), April 3, 1975.

سنويًّا، وإن أي حكومة لن تسمح بالتضحية بمثل هذه العقود من أجل أقلية محرومة»[١].

وحاول ماكلوني تطمينهما بأن السفير البريطاني في بغداد أفاد بأن هناك انفراجة من قبل العراقيين بالسماح بتزويد المناطق الكردية بالمواد الغذائية والإغاثية، كما أن الملحق العسكري البريطاني هناك (جون ساندرز – John Sanders) شاهد الكرد يسلمون أسلحتهم للسلطات العراقية مقابل ١٥٠ دينارًا عراقيًّا بما يعادل ٨٠ جنيهًا استرلينيًا. وبخصوص إمكانية أن يتم إرسال مراقبين وصحفيين إلى كردستان، أجاب ماكلوني أن حكومته ستعمل من خلال السفارة العراقية في لندن إذا رغب صحفيون أو برلمانيون الذهاب إلى هناك، مبديًا أن العراقيين يرحبون بالزيارة من حيث المبدأ[٢] رغم أنهم منزعجون من النقد ولا يقبلونه[٣].

يبدو أن ردود ماكلوني لم تقنع الدكتور ديفيد نابارو، فطلب لقاء مسؤول قسم الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية (لوكاس) في الثالثة والنصف من عصر يوم ٤ أبريل/نيسان ليتحدث معه وجهًا لوجه عما آلت إليه أوضاع الكرد عقب اتفاقية الجزائر، وعن الأوضاع التي رآها بنفسه في المناطق الكردية أثناء زيارته

(١) ديفيد مكدول، ص ص ٥١٢–٥١٣.

(٢) بعد استقرار الأحوال في كردستان العراق رتبت الحكومة العراقية مع السفارة البريطانية في بغداد زيارات لعدد من الصحفيين وأعضاء مجلس العموم، تحت إشراف السلطات الأمنية العراقية. وقد كتب هؤلاء تقارير عن زيارتهم وقدموهم لبلادهم. للمزيد ينظر: ميهفان محمد حسين، ص ص١٦٨–١٧٢.

(3) FO 1/2, FCO 8/2535, from I. McCluney, MED, to Mr. Williams, "Confidential", Doc No. (131), April 3, 1975.

لها، وأيضًا للضغط من إجل إحضار شخص عراقي لمعرفة من آلت إليه الأوضاع هناك[١].

في اللقاء، قدم دكتور ديفيد نابارو تقريرًا حول زيارته لكردستان ومعه مجموعة من الممرضات، ومكوثهم فيها مدة زادت عن الشهرين (من ٢٦ ديسمبر/كانون الثاني ١٩٧٤م وحتى بدايات مارس/آذار ١٩٧٥م عند شعورهم بأن بوادر ما تلوح في الأفق حول هجوم شرس سيحل بالكرد)، وشرح للسيد لوكاس وضع الكرد الكارثي هناك. لكن لوكاس أبلغه أن عددًا من المراسلين الأوروبيين في المناطق الكردية وقتئذ أشاروا أن الكرد الذين سلموا أنفسهم في حالة جيدة، ولا علامات على نقص الغذاء، أو اضطهاد من الجيش العراقي.

يفيد السيد ماكلوني –الذي كان حاضرًا اللقاء – أن الدكتور نابارو شعر بالارتياح عند سماعه هذه الأخبار، وقبيل مغادرته قال إنه سيتحدث مع السيد سبروت لمحاولة الضغط عليه للذهاب إلى العراق باعتباره عضو برلمان بريطاني. وعلق ماكلوني على ذلك بأنه من المستبعد أن يوافق السيد سبروت بسبب تقاريره حول الكرد ومواقفه السلبية من السلطات العراقية[٢].

هكذا، ظل الموقف البريطاني ثابتًا من اتفاقية الجزائر وتداعياتها، ولم يتزعزع حتى مع المبادرات الأوروبية، التي ظهرت لحثّ المجتمع الدولي للعمل بصورة جماعية للضغط على الحكومة العراقية ووقف سياساتها التعسفية ضد الكرد؛ فعندما اتصل السيد (آر. اي. أوبراين–R. A. O'Brien) من السفارة الإيرلندية يوم ٧ مايو/آيار ١٩٧٥م بالسيد كلارك في قسم الشرق الأوسط

(1) FO 1/2, FCO 8/2535, from I. McCluney, MED, to Mr. Lucas, "Confidential", Doc No. (139), April 4, 1975.
(2) FO 1/2, FCO 8/2535, MED, McCluney's Notes, about Mr. Lucas's meeting with Mr. Nabarro, "Confidential", Doc No. (141), April 4, 1975.

بالخارجية البريطانية، لطرح قضية بهدينان المعزولة في الشمال الغربي للعراق لتكثيف الجهود لحثّ الدول الكبرى بإقناع تركيا فتح حدودها لترحيل كُرد بهدينان إلى إيران عبر حدودها، جاء الرد البريطاني بما قرره مجلس الوزراء البريطاني سابقاً، من أن الأمر لا يحتاج إلى طلب من تركيا فتحَ حدودها لعبور اللاجئين من كردستان إلى إيران من خلال تركيا، حيث إن هذا يؤثر سلباً على العلاقة مع تركيا، ويُعقّد الوضع الكردي. إضافة إلى أن التقارير التي تصل – ومنها تقرير الملحق العسكري البريطاني في بغداد – يقول إن الحياة في المنطقة الكردية طبيعية، وأن المواد الغذائية متوفرة؛ ولذلك، فإن هكذا مطالب قد تجاوزتها الأحداث القائمة حينذاك(١).

الصحافة البريطانية:

اهتمت الصحافة البريطانية بأخبار الكرد عمومًا في حربهم مع الحكومة العراقية(٢)، وعليه تابعت النتائج المترتبة على اتفاقية الجزائر، خاصة ما تعرض له الكرد من قِبل الحكومة العراقية. وانطلاقًا من درجة الحرية المتاحة في بريطانيا لصحافتها، فإنها انتقدت حكومتها بشدة في المواضع التي رأت أنها تستحق فيها النقد فيما يخص موقفها من اتفاقية الجزائر وآثارها، كما أفسحت المجال للمسؤولين العراقيين أن يردوا على ما تنشره فيما يتعلق ببلادهم، كما حدث مع السفير العراقي في لندن عبدالملك آل ياسين الذي نشرت له صحيفة

(1) FO 1/2, FCO 8/2536, from I. T. M. Lucas, MED, to Mr. Weir & Ennals, "Confidential", Doc No. (203), May 9, 1975.

(٢) تحظى الصحافة البريطانية بمادة غزيرة عن أحداث ومواجهات الحكومة العراقية والكرد، بما يتيح الفرصة لإعداد دراسة عن كل صحيفة بنفسها. وقد جمعتُ بعضها للإفادة العامة منها مستقبلا. أما مدة ما بعد اتفاقية الجزائر فقد نجح د. ميهفان محمد في الاعتماد على الصحافة البريطانية فيما يخدم موضوع كتابه "موقف بريطانيا من القضية الكردية ١٩٧٥-١٩٨٠م".

التايمز، زاوية «رسالة إلى المحرر»، بتاريخ ١١ مارس/آذار ١٩٧٥م رده المتعلق باتفاقية الجزائر، معترضًا فيه على ما تثيره الصحيفة حول المشكلة الكردية(١).

وفي المقابل نشرت أيضا تفنيد وتكذيب كلام السفير العراقي برسالة ممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني في فنلندا السيد (ژ. علي) الذي كتبها في اليوم التالي لنشر كلام رسالة السفير، ثم نشرتها التايمز في يوم ١٧ مارس/آذار ١٩٧٥م(٢). كما نشرت في اليوم التالي رسالة (إيان مكدونالد– Iain Macdonald) الذي رد فيها أيضا على كلام السفير العراقي، مستدلاً بمشاهداته أثناء زيارته لكردستان العراق، وموضحًا عدم مصداقية الحكومة العراقية، وتعاملها بوحشية ضد الكرد الذين لا يريدون أكثر من حقوقهم في ظل الحياة إنسانية كريمة(٣). كما رد (السيد ريمون بلاكبيرن–Raymond Blackburn) بأن الكرد لهم الحق في تحقيق طموحاتهم القومية في أرضهم كردستان، ويجب على الحكومة العراقية المساعدة في تحقيق ذلك، لا إنكاره ومحاربته(٤). وتكرر النشر بعد ذلك في ٢٤ يونيو/حزيران ١٩٧٥م، من القائم بالأعمال في السفارة العراقية بلندن (ذو الحبّة) عما قامت به الحكومة العراقية في المناطق الكردية، وحجم الإنفاق فيها في مجالات الإعمار والتعليم والصحة(٥).

(1) Abdul Malik Al-Yasin; Agreement between Iran and Iraq, Times, Tuesday, March 11, 1975; p 17; Issue 59341.
(2) J. Ali; Iran-Iraq accord and the Kurds, Times, Monday, March 17, 1975; p 13; Issue 59346.
(3) Iain Macdonald; Kurdish rebellion Times, Tuesday, March 18, 1975; p 15; Issue 59347.
(4) Raymond Blackburn; Claims of the Kurds, The Times, Thursday, Mar 20, 1975; p 15; Issue 59349.
(5) Z. Al-Habba; Iraq and the Kurds, The Times, Tuesday, Jun 24, 1975; p 15; Issue 59430.

كان هذا الاهتمام من قبل الصحافة البريطانية محل استنكار السلطات العراقية للمسؤولين البريطانيين في أغلب المناسبات التي تجمع ين الطرفين، معتقدين أن ما يُنشر تحت إشراف الحكومة البريطانية[١]. حدث هذا من وزير الإعلام العراقي (طارق عزيز) في لقائه مع مراسل أوبزيرفر[٢] (كيفين يونگ– Cavin Young) في أبريل/نيسان ١٩٧٥م. وكما حدث أيضا من عدد من الوزراء العراقيين ومعهم صدام حسين في لقاء ديفيد إينالز بهم ١٩ أكتوبر/تشرين الثاني ١٩٧٥م، مع علمهم التام بالموقف البريطاني الرسمي من اتفاقية الجزائر؛ بل قام السفير البريطاني (گراهام) بتكراره في الاجتماع نفسه لوزير الخارجية العراقي سعدون حمادي، من أن بريطانيا لم تخلق أية صعوبات للعراق من خلال المشكلة الكردية، وأنها باركت اتفاقية الجزائر لإنهاء ما أسماه «التمرد الكردي»[٣].

ونتيجة استمرار نشر الصحافة البريطانية لسياسات ترحيل الكرد إلى جنوب العراق، وبيان ما يتعرضون له من قبل الحكومة العراقية، أمرت السلطات العراقية بمغادرة الصحفيين البريطانيين من بلادها، ولم تُجدِ محاولات السفير البريطاني في بغداد (گراهام) مع وكيل الخارجية العراقية (محمد صبري الحديثي) بشأن التراجع عن هذا القرار، مما جعل (گراهام) يكتب لخارجية بلاده قائلاً: «أنا لا أعتقد أن صحافتنا تعمل أي شيء حاسم»[٤]، وأن ما تنشره لا يخدم علاقات

(1) FO, 1/2, FCO, 8/2537, from Graham, Embassy Baghdad, to MED & FCO, "Confidential", Doc No (283), November 20, 1975.

(٢) أوبزيرفر – Observer صحيفة بريطانية سياسية، تصدر كل يوم أحد. ويعود تاريخها إلى عام ١٧٩١م.

(3) FO, 1/2, FCO, 8/2537, from I. McCluney, (MED), to Mr. Williams, Clark, & Lucas, "Confidential", Doc No. (283), November 20, 1975.

(4) FO, 1/2, FCO, 8/2802, from J, A, Graham, Embassy Baghdad, To: A. T. M. Lucas, (MED), "Confidential", Doc No. (21), January 26, 1976.

بريطانيا مع العراق التي بدأت تُبنى على الإيجابية[١]. وظلت تقارير السفارة البريطانية في بغداد وطهران تحذّر من استمرار صحافة بلادها نشر أوضاع الكرد بما يثير الحكومة العراقية تجاه بريطانيا[٢].

رابعًا– بريطانيا وأثر اتفاقية الجزائر على الكويت:

نقلت عددٌ من وسائل الإعلام ارتياح قادة دول الخليج لإبرام اتفاقية الجزائر كخطوة مهمة نحو استقرار المنطقة[٣]. أما موقف الكويت تحديدًا فقد كان متأرجحًا؛ حيث أعرب بعض مسؤوليها عن تخوفهم من تداعياتها في دعم أطماع العراق في بعض أراضي الكويت، حيث كانت الخلافات الحدودية بينهما قائمة متزامنة مع إبرام اتفاقية الجزائر. وفي المقابل، أعرب آخرون عن ترحيبهم بالاتفاقية، مع أنهم لم يخفوا دهشتهم من تنازل العراق عن نصف شط العرب لإيران.

وقد اهتمت السفارة البريطانية في بغداد بمتابعة تداعيات اتفاقية الجزائر على الخليج عامة وعلى الكويت خاصة، ورصدت عدة تخوفات كويتية خليجية من تداعيات الاتفاقية، كما حددت عدة مؤشرات لمستقبل الاتفاقية وسقفها الزمني.

فبعد الإعلان عن الاتفاقية بأربعة أيام، أي في ١٠ مارس/آذار، كتب السفير البريطاني في الكويت (لامب–Lamp) إلى خارجية بلاده أن المبعوث

(1) FO, 1/2, FCO, 8/2537, from A. T. M. Lucas, (MED), to Mr. Weir & Mr. Coles, "Confidential", November 26, 1975.

(٢) ينظر مثلا:

FO, 245/3, FCO, 8/2802, from Lucas, (MED), To: Mr. Cample, Mr. David Ennals, "Confidential", Doc No. (4), February 6, 1976.

(٣) صحيفة "القصيدة" العمانية، بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٠م. وصحيفة "العروبة" القطرية، بتاريخ، ١٩٧٥/٥/٢٢م.

الفرنسي (كوف دي مورفيل- Cove de Morville) أحاطه خلال زيارته للكويت عقب الإعلان عن اتفاقية الجزائر، أنه لَحَظَ تخوّف الكويتيين الشديد من تداعيات التقارب الإيراني العراقي عليهم.

لكن لامب أخبر بلاده أنه من خلال اتصالاته الخاصة مع وزراء كويتيين تبيّن له شكوكهم حول صمود اتفاقية الجزائر، ويستدلون على ذلك: أنه حتى إذا ما حُلّت المشاكل الحدودية بين العراق وإيران، فإن مشاكل أخرى ستتجدد إذا ما واصل العراق نشاطه المدمر في دول الخليج، وفي «البحيرة الإيرانية» على حد وصف نائب رئيس الوزراء الكويتي (جابر العلي)، ويقصد الخليج.

وأضاف لامب، أنه حينما سأل أمير الكويت (صباح السالم الصباح ١٩٦٥-١٩٧٧م) صدامَ حسين في الجزائر متى ينوي زيارة الكويت؟ أجابه صدام: حينما تكون الكويت مستعدة لتأجير الجزء الشرقي من جزيرة بوبيان للعراق وكل جزيرة وارية وحزام من الأرض على طول الساحل جنوب أم قصر[١]، وهو ما فاتح به صدام حسين الكويت لمنحه جزءًا من جزيرة بوبيان أو تأجيرها للعراق لمدة تسعين عاماً وبحجة أن العراق بحاجة إلى مد سواحله، وإنشاء قواعد عسكرية للدفاع عما أسماه «عروبة الخليج»[٢]. وقد أكد الوزراء الكويتيون استحالة قبول ذلك[٣]، مفسرين طلب صدام حسين بأنه محاولة لضم أراض كويتية إلى العراق، وإن كان بعضهم طلب مقابل ذلك مدهم بمياه شط العرب.

جاء ذلك في تعليق نائب رئيس الوزراء الكويتي الشيخ جابر العلي على الأطماع العراقية، حينما تساءل في لقاء صحفي: «لماذا يسمح الأخ صدام

(1) FO, 1/2, FCO 8/2535, from A, T, Lamp, Embassy Kuwait, To Foreign Affairs, "Confidential", Doc No. (134), March 10, 1975.

(٢) صحيفة "الحوادث" اللبنانية، ١٩٧٥/٨/٢٩م.

(3) FO, 1/2, FCO 8/2535, from A, T, Lamp, Embassy Kuwait, To Foreign Affairs, "Confidential", Doc No. (134), March 10, 1975.

حسين بمنح نصف مياه شط العرب إلى جارته إيران بموجب اتفاق الجزائر، بينما يحجب النصف الآخر من المياه عن الكويت، في الوقت الذي تذهب فيه المياه هدراً إلى البحر، وفي الوقت الذي يتركنا الأخ صدام ننفق المليارات للاستعانة بالخبرات الأجنبية بغرض تحلية مياه البحر والحصول على حاجاتنا للشرب؟»[١].

وفي اللقاء الذي أجراه السفير البريطاني في بغداد مع محمد صبري الحديثي في ١٢ مارس/آذار، سأل عن رؤية الأخير لتأثير اتفاقية الجزائر على علاقات العراق مع الكويت، أجاب الحديثي أن: «العراق بالتأكيد يحتاج إلى مساحة للتوسع في أم القصر، ولكننا صبورون، وسننتظر إلى أن يبدي الكويتيون استعدادهم، وأننا لسنا على عجلة من أمرنا». وهذا يعني أنه لاتزال الأطماع العراقية في أراض كويتية قائمة.

فأخبره گراهام بتخوفات الكويتيين؛ فما قام به عبدالكريم قاسم لايزال عالقًا في أذهانهم[٢]. يقول گراهام: «الكويتيون يخافون نوايا العراق». هنا ضحك الحديثي، وقال: «إنه لا أرضية لمخاوف من هذا القبيل، وإن الحكومة العراقية ستحثّ الكويتيين على ذلك، فهم أشقاء، ومن الأهمية بمكان الوصول إلى تسوية أخوية على قواعد من حسن النوايا»[٣].

(١) مقابلة مع رئيس الوزراء الكويتي، صحيفة "الوطن" الكويتية، ١٠/٦/١٩٧٥م.

(٢) على أثر إعلان الكويت استقلالها عام ١٩٦١م هدد رئيس الوزراء العراقي عبدالكريم قاسم (١٩٥٨-١٩٦٣م) باجتياح الكويت لضمها إلى العراق بحجة أنها جزء من العراق. لكن الموقف الدولي وموقف جامعة الدول العربية قد منع ذلك.

(3) FO, 1/2, FCO 8/2536, from J, A, Graham, Embassy Baghdad, To: A. T. M. Lucas, Foreign Affairs, MED, "Confidential", Doc No. (85), May 15, 1975.

بعدها بثلاثة أيام، أي في ١٥ مارس/آذار، كتب السفير البريطاني في بغداد (گراهام) في خطاب لخارجية بلاده[1]، كيف أن تداعيات اتفاقية الجزائر ستؤثر على سياسة العراق تجاه الكويت. ومع وضعه مبدأ «حسن النوايا» في الذهن أشار أنه سيكون هناك صعوبة في فهم ما الذي يُجبر الكويتيين لِأَنْ يكونوا مستعدين لتأجير جزءٍ من أراضيهم – ولو صغير– للعراقيين.

وقد شارك الرأي نفسه السفير البريطاني في الكويت، الذي أضاف أن فهم الكويتيين لمبدأ «حسن النوايا» مرتبط أولا وقبل أي شيء بقبول العراقيين ترسيم الحدود، وسحب قواتهم من أراضي الكويت دون شروط مسبقة أو نقاش حول جزيرتي وربة وبوبيان. ويضيف لامب أن هذا ما قصده رئيس الأركان الكويتي (اللواء مبارك)، حينما تحدث إلى الملحق العسكري البريطاني في بغداد (جون ساندرز–John Sanders)، وبعدها يكون الكويتيون مستعدين لعقد محادثات حول تأمين وصول العراقيين إلى أم قصر وحول حاجة الكويتيين للمياه من العراق. أي أن الكويتيين يؤمنون بأن «حسن النوايا» يأتي من قِبل العراقيين أولا بتنفيذ ما سبق، ثم تعقبه أية محادثات أخرى.

ورأى لامب أن النظام العراقي لن يبادر بالانسحاب ليُبقي الضغط على الكويت إلى أن يحصل على تأكيد كويتي مسبق بتأجير أرض للعراق لحاجات العراق الاستراتيجية. وهنا علق السفير البريطاني في الكويت بقوله: «وهكذا، فنحن أمام وضع البيضة والدجاجة التقليدي».

وفي سياق علاقات العراق مع الكويت عقب اتفاقية الجزائر عرض لامب وجهتي نظرٍ متباينتين لمسؤولَينِ كويتيَينِ. الأولى لعبدالعزيز عتيبي (وزير مجلس

(1) FO, 1/2, FCO 8/2535, from A, T, Lamp, Embassy Kuwait, To: M. Zas Wier, Foreign Affairs, "Confidential", Doc No. (16), March 22, 1975.

الـوزراء) الـذي أخبـره يـوم ١٨ مـارس/آذار ١٩٧٥م أن زيـارة الأميـر فهـد بـن عبـدالعزيز المرتقبـة للعـراق سـتهدف لحـل مشـاكل الحـدود العراقيـة السـعودية، وستكون أيضًا مفيدة في تهيئة الطريق لمناقشات حل القضية الكويتية العراقية. وهذا الشعور كان يعتقده الأمير فهد أيضا.

توقع عتيبي عراقا أكثر تعاوناً بحجة إن نظامه ليس شيوعيًّا ويريد التخلص من الروس، وعدّ التسوية الحدودية بين السعودية وأبوظبي[١] واتفاقية الجزائر خطوة متطورة من دول الخليج لتسوية مشاكل الجوار، وبالتالي تحرير نفسها لدخول تعاون بنّاء وهادف فيما بينها، والتعامل مع مشاكل العالم الأوسع.

أما وجهة النظر الأخرى، فتنسب لجابر العلي (نائب رئيس الوزراء) الذي لم يكن بذلك القدر من التفاؤل، لأنه لا يثق في العراقيين، ولا في الإيرانيين إلى حد ما، ويخشى أن يكونا معًا قد توصلا إلى نوع من الصفقة السرية التي يمكن أن تـدمر المصـالح الكويتيـة. ولـذلك، طلـب مـن لامـب أن يبقيـه علـى علـم بالتفاصيل (المنشورة وغير المنشورة) عن اتفاقية الجزائر. وقال إنه سيكون بوسعه الحصول على معلومات مباشرة من وزير الخارجية الإيراني (خلعتبري)، الذي سيزور الكويت في ١٥ أبريل/نيسان ١٩٧٥م، ومنها إلى بغداد.

وتوقع السفير البريطاني (لامب) من خلال كلمات الأمير فهد وعتيبي، أنه من المحتمل أن يلعب خلعتبري أيضًا دورًا في إيجاد حل لمشكلة الحدود العراقية الكويتية[٢].

وفي الإطار نفسه نشرت صحيفة "الرأي العام" الكويتية تقريراً تحت عنوان «الاتفاقات التي لم تنشر بين العراق وإيران، والتي لم يطلع عليها العالم»، تناولت

(١) يقصد مشكلة البريمي.

(2) FO, 1/2, FCO 8/2535, from A, T, Lamp, Embassy Kuwait, To: M. Zas Ware, Foreign Affairs, "Confidential", Doc No. (16), March 22, 1975.

خلاله مسألة تحديد الجرف القاريّ بين العراق وإيران، مشيرة إلى أن أية ترتيبات من هذا النوع ستنسحب على جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين، لذا طلبت الصحيفة تأجيل اتفاق الجرف القاري حتى تدخل الكويت طرفًا ثالثًا فيه(١).

كانت بريطانيا تميل إلى رغبة الكويتيين بخصوص آثار اتفاقية الجزائر عليهم ووجوب احترازهم منها، فقد جاء في تقرير للسفير البريطاني في طهران (ويستماكوت) فيما يخص أمن الخليج ما أسماه «نقطتان مهمتان»، أولاهما: أنه في أثناء زيارة صدام حسين لإيران عُقد مؤتمر صحافي مشترك له مع رئيس الوزراء الإيراني عباس هويدا، بمطار طهران في الأول من مايو/آيار ١٩٧٥م، حيث سُئل هويدا خلاله عن أمن الخليج، فأجاب: «إن المحادثات التي عُقدت مع صدام حسين ذات أهمية خاصة، وأن المزيد من الأمور التي نوقشت في هذا الأمر سيتم الكشف عنها قريبا». وعلق السفير بأن تصريح هويدا مشابه لما صرّح به الشاه في حوار أجرته معه صحيفة «راستاخيز»(٢) في عددها الأول الصادر في ٣ مايو/آيار.

في السياق نفسه أعلن صدام حسين – وتبدو عليه السعادة – معارضته لأي تدخل أجنبي في منطقة الخليج، مع أنه في حوار له مع رئيس تحرير صحيفة "كياهان" الإيرانية نشر في ٢٧ أبريل/نيسان – أي قبل يومين من زيارته لإيران– قال إنه من المبكر البحث عن تحالف عسكري بين دول المنطقة، مبديًا أن ذلك يمكن اتخاذه بمجرد أن تتوصل دول المنطقة إلى تسوية لخلافاتهم.

(١) صحيفة "الرأي العام" الكويتية، بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٩م.

(٢) "رستاخيز" أي النهضة، الناطقة باسم " رستاخيز حزب مللت إيران"، أي (حزب نهضة الأمة الإيرانية)، الذي تأسس في ٢ مايو/آيار ١٩٧٥م، أما الصحيفة فقد صدرت في اليوم التالي من تأسيس الحزب.

أما النقطة الثانية المهمة التي حددها ويستماكوت، ورأى أن معرفتها ستثير اهتمام (وليامز)، أن شاهرام جوبن (من المعهد العالمي للدراسات السياسية والاقتصادية) وصفه ويستماكوت بأنه مراقب عالي الذكاء ولكنه خارج العمل الرسمي، قد أخبر (روبرت الستين–Robert Elliston) مؤخرًا، أن من وجهة نظره، أن اتفاقية الجزائر بها بنود سرية، ربما يكون منها اتفاق على أن ترتيبات أمن الخليج لا بد أن تتم حصريا بين دول المنطقة دون مشاركة أجنبية، ومن إجراءات ذلك أن يضغط الشاه على الكويت ليؤجر للعراق الجزر التي يحتاجها لتحسين مداخله للموانئ، وذلك في مقابل تعهد عراقي بأن يتراجع عن إصراره بأن يتنازل الكويت عن سيادته. وهنا يعلق ويستماكوت بأنه سيكون من المثير معرفة ما إذا كانت إيران ستلعب أيّ دور حقيقي في إخراج اتفاقية كويتية عراقية، علمًا بأن وزير الخارجية الإيراني قد أجَّل زيارته للكويت مرتين.

ثم يلخص ويستماكوت انطباعه عن تقدير الدبلوماسيين العرب حول مدى الاتفاق الكويتي العراقي بأنهم على قدر من الثقة بأن المسألة مسألة وقت فقط لينعقد مؤتمر لدول الخليج، برغم زهدهم في الحديث عن التوقعات حول نوعية الاتفاقية التي يمكن أن يتم التوصل إليها[1].

اتضح من متابعة البريطانيين للتحركات العراقية تجاه الكويت على أثر اتفاقية الجزائر، أنهم كانوا يخشون من أطماع السلطات العراقية في الكويت، وتحركاتهم بما يؤدي إلى اجتياح الأراضي الكويتية في أي وقت. وحفاظًا على مصالحهم في المنطقة، حاول البريطانيون –قدر الإمكان– قصقصة أجنحة هذه الأطماع بما لا يُحدث شرخًا في علاقتهم مع العراق، لكن السلطات العراقية

(1) FO, 1/2, FCO 8/2536, from B. G. Westmacott British Embassy in Tehran to B. Williams, Middle East Department of the British Foreign Office, "Confidential", Doc No. (82), May 7, 1975.

كانت تتنبه لذلك أحيانًا، ومن ثم حدثت سجالات شفهية، فمثلا اتهم الرئيس حسن البكر بريطانيا في سبتمبر/أيلول ١٩٧٥م، بدعمها شبكة تجسس أجنبية، كان من ضمنها خلية تابعة للكويت، لكن بريطانيا نفت ذلك، متهمة الحكومة العراقية بترويج الأكاذيب، وأنها تقف على الحياد(١).

على كلٍ، لم تفلح المحاولات البريطانية إخفاء الأطماع العراقية في الكويت، ولا حماية الكويت من تلك الأطماع التي ظلت عالقة، حتى مع قيام صدام حسين بإلغاء اتفاقية الجزائر من طرف واحد في ١٧ يوليو/تموز ١٩٨٠م، إلى أن يتم اجتياحه الكارثي لدولة الكويت في ٢ أغسطس/آب ١٩٩٠م.

خامسًا- بريطانيا والعلاقات العراقية السوفيتية:

بموازاة ارتماء العراق في الأحضان الغربية في أعقاب اتفاقية الجزائر، أشار تقرير صادر عن وكالة الاستخبارات الامريكية (CIA) إلى تراجع العلاقات السوفيتية العراقية -عدا صفقات بيع السلاح- بعد أن كانت قوية منذ السنوات الأولى من تسلم حكومة البعث السلطة عام ١٩٦٨م، وعقدهما عام ١٩٧٢م اتفاقية صداقة وتعاون حققت مكاسب مزدوجة لكليهما، ومكّنت السوفيت من دخول منطقة الشرق الأوسط(٢).

وحرصت بريطانيا على حدوث هذه الفجوة، لأنها تصب عكسيًّا في مصالحها بالمنطقة في دائرة المصالح الغربية المناهضة للشيوعية، وحثّت أصدقاءها على ذلك. وكان ذلك أحد تبريرات الشاه للبارزاني عن إبرام اتفاقية الجزائر بقوله إن حلفاء إيران يحملونه مسؤولية تقارب العراق مع الاتحاد

(1) The Times, Tuesday, Sep 24, 1974; p 7; Issue 55597.

(٢) ماريانا حارواكي: الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية.. العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٥م، تعريب خليل الجيوسي، الطبعة الأولى، دار الفارابي – بيروت ٢٠١٣م، ص٢٩٢.

السوفيتي[١]. في الإطار نفسه، لم تنجح محاولات السوفييت بشن إذاعاتها حملة شديدة على الكرد وقائدها البارزاني باتهامه بالعمالة والتبعية للأجنبي، في الحفاظ على مصالحهم مع العراق بعد اتفاقية الجزائر بعد التقارب العراقي الغربي[٢].

راقب المسؤولون البريطانيون تبدل علاقات العراقيين بالسوفييت من خلال مسؤوليهم القريبين من الأحداث في كلٍ من موسكو وبغداد. ففي تقرير من السفارة البريطانية في موسكو مؤرخ في ٢٢ أبريل/نيسان ١٩٧٥م[٣] عن العلاقات السوفيتية العراقية وزيارة صدام حسين لموسكو في ١٤ إبريل/نيسان، أفاد التقرير أن المؤشرات لا تشير إلى نجاح الزيارة لعدة أسباب، منها:

١- مغادرة صدام لموسكو قبل انتهاء المدة المقررة.

٢- عدم احتواء البيان الختامي بين صدام وكوسيجين (رئيس الوزراء السوفيتي ١٩٦٤-١٩٨٠م) دعوة أي من قادة الاتحاد السوفيتي لردّ الزيارة.

٣- عدم الاهتمام اللازم بزيارة صدام من قبل المسؤولين السوفيت ووسائل إعلام بلادهم[٤].

وحدد تقرير السفارة البريطانية في موسكو نقاط الخلاف، وعلى رأسها التباين حول «اتفاقية الجزائر»؛ إذ إن السوفيت طلبوا من العراقيين إرسال أحد كبار مسؤوليهم إلى موسكو بعد توقيع الاتفاقية لشرح ما تم في الاتفاقية بسبب شكوك سوفيتية حولها. ورأى السفير البريطاني في موسكو (آر. بي. بون- R. B. Bone) أن الاتحاد السوفيتي قلقٌ من العلاقات الإيرانية العراقية عقب اتفاقية

(1) Gerard Chaliand, Op. Cit, p.128.

(٢) مثنى أمين قادر: قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية "القضية الكردية نموذجا"، منشورات مركز كردستان للدراسات السياسية والاستراتيجية، السليمانية ٢٠٠٣م، ص١٧٢.

(3) FO, 1/2, FCO 8/2535, from R. B. Bone, Embassy Moscow, to Mr. Bruton, MED, Foreign and commonwealth Office, "Confidential", Doc No. (53), April 22, 1975.

(4) Ibid.

الجزائر، التي لن تؤثر سلبًا على علاقاته مع العراق فحسب، وإنما على النفوذ السوفيتي في منطقة الخليج بشكل عام. وبالجملة، فإن السوفيت غير راضين عن اتفاقية الجزائر ونتائجها، لأنها أبرمت دون استشارتهم، وهذا في رأي السوفيت يتعارض مع اتفاقية الصداقة والتعاون بينهم وبين العراقيين(١).

وبخصوص الكرد، فإن كوسيجين شدّد على أهمية تنفيذ قانون الحكم الذاتي لكردستان العراق، وبدون الحل العسكري. أما صدام حسين فأشار بأن هذه قضية عراقية داخلية، وليس لها مكان في البيانات السوفيتية العراقية المشتركة(٢).

كما أشار التقرير البريطاني إلى أن اتفاقية الجزائر أثرت سلباً على مجالات أخرى في العلاقات السوفيتية العراقية، شملت الجوانب الاقتصادية والعسكرية، وتقليص وصول النفط العراقي للسوفيت لصالح الغرب، حتى أثرت على رؤى وتحليلات البلدين تجاه قضايا العرب وإسرائيل(٣).

إذا أردنا أن نلخص الموقف البريطاني من اتفاقية الجزائر وآثارها عمومًا سنجده فيما ختم به السيد ماكلوني تقريرًا كتبه في ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٥م؛ استعدادًا لزيارة وزير الخارجية البريطاني جيمس كالاهان لبغداد، حيث قال: «موقف بريطانيا تجاه الكرد كان دائما بأن مشكلتهم داخلية مع الحكومة العراقية، ولم يكن لدينا رغبة في التدخل. كان لدينا القليل من الرغبة في معرفة تعامل العراق وإيران مع الكرد، ولكننا سعداء بإبرام اتفاقية الجزائر... الحرب الكردية كانت قصة إنسانية جيدة، ولكن لا شيء أكثر»(٤).

(1) Ibid.
(2) Ibid.
(3) Ibid.
(4) FO 1/2, FCO 8/2537, from I. McCluney, (MED), to Mr. Williams, Clark, & Lucas, "Confidential", Doc No. (283), November 20, 1975.

تحركت بريطانيا تجاه العراق وفق أسس محددة، رأت من خلالها أن تحقق مصالحها العليا في العراق تحديدًا وفي منطقة الخليج عمومًا. وفي خضم ذلك أُدخلت القضية الكردية تحت ترس هذه المحددات، حيث تعاملت معها بريطانيا باستغلالها كتأثير مزدوج، فمن ناحية لا تستجيب لنداءات ملا مصطفى البارزاني بشأن دعمه سياسيًا وماديًا؛ لعدم إثارة الحكومات العراقية؛ حفاظًا على مصالحها النفطية في العراق، وتجنب أية تحفظات من المسؤولين العراقيين تضر بعلاقاتها معهم، بل في بعض الأحيان قدمت مساعدات مادية وعسكرية إسهامًا في القضاء على الثورة الكردية. ومن ناحية أخرى، كانت بريطانيا تتحيّن الفرص لاستغلال الحركة الكردية في العراق لأجل مصالحها في العراق، وخوفها من تمتع العراق بسلام داخلي يفسح له المجال لتوجيه أطماعه التوسعية نحو الخليج العربي، المنطقة الأكثر أهمية واستراتيجية في عموم الشرق الأوسط بالنسبة لبريطانيا والغرب عموما(١). ومن هنا، حكمت المصالح العليا علاقة بريطانيا والعراق، وأمسى كل شيء دونها في مستوى أقل، ولا يأخذ حيّزًا في المحادثات، حتى قضية العرب وإسرائيل، والإرث التاريخي للانتداب البريطاني للعراق تراجع من دائرة الاهتمام العراقي(٢).

على عكس ذلك، نجحت الصحافة البريطانية في قراءة المشهد التنبئي لمستقبله، حينما كتبت "التايمز" أنه على الحكومة العراقية ألا تستغرق في شعورها بالنصر على أثر اتفاقية الجزائر، ولا ينبغي لها أن تقلل من شعبية المنتسبين للحزب الديمقراطي الكردستاني وزعيمه الجنرال مصطفى البارزاني والتزامهم القوي بمبادئه، وألا تقلل من انعدام ثقة الكرد الكبيرة بالبعثيين العرب.

(١) خليل علي مراد، ميهفان محمد حسين، ص٦٠٥. ميهفان محمد حسين، ص٥٥.

(2) FO, 1/2, FCO 8/2537, from I. McCluney to Mr. Williams, Clark, & Lucas, "Confidential", Doc No. (283), November 20, 1975.

وإذا أصرت الحكومة العراقية على استسلام الكرد غير المشروط ، فإن الحرب ستستمر في شكل حرب العصابات، سواء في الجبال أو في المناطق الحضرية لسنوات عديدة، يتضمنها فظائع كبيرة.

ورأت الصحيفة أنه من الأفضل للحكومة العراقية اغتنام الفرصة لتقديم تسوية حقيقية من موقع القوة، بوساطة شاه إيران، وإن كانت التايمز رأت صعوبة قبول الكرد بذلك، لكنها قالت يجب على الكرد أن يسألوا أنفسهم: ما الذي يجب عليهم كسبه من حرب لا نهاية لها؟ لا ينجحون فيها إلا عندما يستخدمهم أحد جيران العراق كمخلب قط، كما سيجدون أنفسهم دائماً مهجّرين عاجلاً أم آجلاً لأن الحكومات المجاورة خائفة من الأقليات الكردية الخاصة بهم كما هو الحال في العراق[١].

****

(1) Times, Tuesday, March 11, 1975; p 17; Issue 59341.

الخاتمة:

أولاً– عكس الموقف البريطاني من اتفاقية الجزائر وكيفية التعامل معها الحالةَ التي أصبحت عليها موازين القوى العالمية وتحركاتها تجاه القضايا الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية؛ فبريطانيا التي كانت عظمى وتتحكم في سياسات منطقة الشرق الأوسط، تراجعت بشكل ملحوظ، خاصة بعد خروجها من الخليج عام ١٩٧١م، وتقدمت عليها قوتان عظميان: الولايات المتحدة، ثم الاتحاد السوفيتي. ولذلك رأينا صورتهما بالترتيب بارزة في زخم اتفاقية الجزائر وآثارها. أما الدور البريطاني الرسمي فقد تجسّد في متابعة ما يحدث وما يستجد، ثم يُسجّل مسؤولوه ذلك في رسائل وتقارير.

ثانياً– جاء موقف الحكومة البريطانية من اتفاقية الجزائر متباينًا مع كل الجهات البريطانية الأخرى، من مجلس عموم، وصحافة، ومنظمات إغاثية، ومواطنين:

- فالحكومة تحركت وفق مصالح عليا تراها هي دون اعتبار لأية التزامات أو مبادئ أو قيم، لذلك رحبت رسميًّا باتفاقية الجزائر؛ حفاظًا على مصالحها النفطية في العراق والخليج، وحرصًا لعدم ازدياد نفوذ الاتحاد السوفيتي في العراق والمنطقة. وعليه: عدّت ما يحدث في العراق شأنًا داخليًّا، وأن الحديث فيه يضر علاقاتها مع العراقيين والإيرانيين والأتراك.
- أما مجلس العموم والصحافة والمنظمات الإغاثية وبعض المواطنين، فتعاملوا مع الاتفاقية من اعتبارات إنسانية وقِيَمِيَّة، لذلك جاء موقفهم منها على النقيض تمامًا من موقف حكومتهم الرسمي، حيث أعلنوا رفضهم للاتفاقية بشكل مستمر، وحمّلوا حكومتهم مسؤولية مآلاتها، ولم يقتنعوا بحججها. وأعطوا مساحة واسعة للأوضاع الإنسانية الكارثية للكرد في كردستان العراق ومعسكرات اللاجئين في إيران، وشهَّروا بسياسات الحكومة العراقية، وبعض

التقصير عند الحكومة الإيرانية، وغلق الأتراك لحدودوهم أمام المساعدات الغذائية والإغاثية. لكن بالنهاية، سبق خطُّ المصلحة خطَّ المبادئ والقيم.

ثالثًا– اهتمام الصحف البريطانية باتفاقية الجزائر وآثارها، حيث غطت المراحل المعلنة في الإعداد لها، وفي إعلانها، وما ترتب عليها من آثار محلية وإقليمية ودولية. وقد بدت الموضوعية على كتابات الصحفيين البريطانيين، خاصة فيما يتعلق باللاجئين الكرد قبيل وبعد اتفاقية الجزائر. حيث جاء أغلب ما كتبوه انتقادًا لموقفي الحكومتين العراقية والبريطانية.

رابعًا– أثبتت تقارير الخارجية والصحافة البريطانية عمليات التهجير القسري للكرد من قراهم ومدنهم إلى مناطق قاحلة في جنوب العراق، كما أثبتت سياسة التعريب، بقيام الحكومة العراقية بتوطين عائلات عربية عراقية في القرى والمدن الكردية، وقد تم ذلك في مناطق عديدة، لكن التركيز كان على مناطق الكرد الغنية بالنفط مثل كركوك وخانقين.

خامسًا– كانت خشية البريطانيين من آثار اتفاقية الجزائر على الكويت أكثر بكثير من خشيتهم من أية آثار سلبية أخرى للاتفاقية، لأنهم رأوا في أطماع السلطات العراقية في الكويت وقتها ما يهدد المصالح البريطانية في الخليج. مع ذلك، لم تفلح السياسات البريطانية في منع حدوث الاجتياح العراقي للكويت بعد ذلك.

سادسًا– أظهرت اتفاقية الجزائر مدى سطحية صانع القرار السياسي العراقي وقصور نظرته تجاه المسائل المحلية والإقليمية والدولية:

- **فمحليًّا**، ظن صدام حسين أنه بالاتفاق مع إيران قد أنهى الحركة الكردية وفرض سلطته المركزية على كردستان، لكن ما حدث غير ذلك؛ فما هي إلا أشهر حتى استأنف الكرد حركتهم، وتمكنوا بعد عقود من تحقيق قدر لا بأس به من طموح شعبهم القومي، في حين قُضِيَ على نظام صدام حسين

بطريقة بشعة. والفارق في الجانبين مدى قوة الإرادة الشعبية التي كانت تدفع كُلًّا منهما.

- **وإقليميًّا**، ظن صدام حسين أن اتفاقه مع إيران سيتيح له الفرصة في تسيّد الوضع في الخليج، ومواصلة الضغط على الجانب الكويتي لضم جزيرتي وربة وبوبيان وجزء من الساحل الكويتي، وهذا لا يُسمَح به؛ إذ لم يطل عمر الاتفاقية حتى مزّقها صدام حسين علنًا معلنًا إلغاءها من طرف واحد، لتندلع الحرب العراقية الإيرانية ثماني سنوات، يعقبها اجتياح عراقي مؤقت للكويت، ليضع العراق نفسه "كدولة" في زاوية عسكرية سياسية اقتصادية مدمَّرة لا يُحسد عليها. فأي زائر لبغداد يستطيع تلمس ذلك.
- **ودوليًّا**، ظن صدام أنه كسب ولاءات الدول الغربية التي ستدعم سياساته ومواقفه وتمده بالسلاح المطلوب، لكنه لم يدرك أن هدفهم من تسوية النزاع الإيراني العراقي كان مؤقتًا، لاحتواء نظام بغداد، وتحويله إلى أداة لخدمة مخططاتها الاستراتيجية في المنطقة، والسيطرة على نفطه، وإخراجه من فلك المدار الشيوعي، وإبعاده عن ساحة الصراع العربي الإسرائيلي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- وثائق الخارجية البريطانية:

1) FO, 1/2, FCO, 8/2308, from A. Prosser, Embassy Aden, to J.R. Young, DEM, FCO, "Confidential", July 24, 1974.
2) FO 1/2, FCO 8/2535, MED, from Ian Ian Sproat, House of Commons, Landon, to David Ennals, Secretary of State in the British Foreign Office, "Confidential", Doc No. (34), January 17, 1975.
3) FO 1/2, FCO 8/2535, from T. J. Clark, MED, to Mr. Weir & Mr. Coles, House of Commons, Landon, Doc No. (16), January 20, 1975.
4) FO 1/2, FCO 8/2535, from T. J. Clark, MED, to Mr. Weir & Mr. Coles, House of Commons, Landon, Doc No. (18), January 24, 1975.
5) FO 1/2, FCO 8/2535, from David Ennals, Secretary of State in the British Foreign Office, to T. Dalyell & Mr. Russell Johnston, House of Commons, Landon, Doc No. (22), January 30, 1975.
6) FO 1/2, FCO 8/2535, from M. C. S. Weston, South East European Department, to Foreign and Commonwealth Office, Doc No. (29), February 7, 1975.
7) FO, 1/2, FCO 8/2535, from A, T, Lamp, Embassy Kuwait, To Foreign Affairs, "Confidential", Doc No. (134), March 10, 1975.
8) FO 1/2, FCO 8/2535, from I. T. M. Lucas, MED, to J. A. M, Graham. Embassy Baghdad, "Confidential", Doc No. (92), March 14, 1975.
9) FO 1/2, FCO 8/2535, from I. T. M. Lucas, MED, to Mr. Weir and Coles, House of Commons, Landon, Doc No. (46), March 17, 1975.

10) FO 1/2, FCO 8/2536, From Minster of State to Grist Esq, MP House of Commons, March 18, 1975.
11) (1) FO, 1/2, FCO 8/2535, from A, T, Lamp, Embassy Kuwait, To: M. Zas Wier, Foreign Affairs, "Confidential", Doc No. (16), March 22, 1975.
12) FO 1/2, FCO 8/2535, MED, from Russell Johnson to David Ennals, Secretary of State in the British Foreign Office, "Confidential", Doc No. (16), March 24, 1975.
13) FO 1/2, FCO 8/2535, from R. G. Giddens, Embassy Baghdad, to T. J. Clark, MED, FCO, London, "Confidential", Doc No. (143), March 29, 1975.
14) FO 1/2, FCO 8/2535, from I. T. M. Lucas, MED, to Mr. Geoffrey, Doc No. (130), April 2, 1975.
15) FO 1/2, FCO, 8/2535, from I. T. M. Lucas, MED, to Mr. Weir and Coles, "Confidential", April 3, 1975.
16) FO 1/2, FCO 8/2535, from I. McCluney, MED, to Mr. Williams, "Confidential", Doc No. (131), April 3, 1975.
17) FO 1/2, FCO 8/2535, from I. McCluney, MED, to Mr. Lucas, "Confidential", Doc No. (139), April 4, 1975.
18) FO 1/2, FCO 8/2535, MED, McCluney's Notes, about Mr. Lucas's meeting with Mr. Nabarro, "Confidential", Doc No. (141), April 4, 1975.
19) FO, 1/2, FCO, 8/2535, from B.K Williams to Mr. McClone, MED, "Confidential", Doc No. (80), April 8, 1975.
20) FO 1/2, FCO 8/2535, from Thomas Bremlow, State Department Office to Sir George Bolton, Lloyds International Bank, "Confidential", Doc No. (72), April 18, 1975.
21) FO, 1/2, FCO 8/2535, from R.B. Bone, Embassy Moscow, to Mr. Bruton, MED, Foreign and commonwealth Office, "Confidential", Doc No. (53), April 22, 1975.

22) FO, 1/2, FCO 8/2536, from B.G. Westmacott British Embassy in Tehran to B. Williams, Middle East Department of the British Foreign Office, "Confidential", Doc No. (82), May 7, 1975.
23) FO 1/2, FCO 8/2536, from I. T. M. Lucas, MED, to Mr. Weir & Ennals, FCO, "Confidential", Doc No. (203), May 9, 1975.
24) FO, 1/2, FCO, 8/2536, from J. A. M. Graham, Embassy Baghdad, To: A. T. M. Lucas, Foreign Affairs, MED, "Confidential", Doc No. (85), May 15, 1975.
25) FO 1/2, FCO 8/2537, from, Russell Johnston, House of Commons, London, to David Ennals, Foreign & Commonwealth Office, Landon, "Confidential", Doc No. (259), September 18, 1975.
26) FO 1/2, FCO 8/2537, from, I. T. M. Lucas, to I. Duff, Special Secretary of UNHCR, "Confidential", Doc No. (78), October, 1975.
27) FO, 1/2, FCO, 8/2537, from J. A. M. Graham, Embassy Baghdad, To: A. T. M. Lucas, Foreign Affairs, Middle East Department, "Confidential", Doc No. (276), November 16, 1975.
28) FO, 1/2, FCO, 8/2537, from Graham, Embassy Baghdad, to MED & FCO, "Confidential", Doc No (283), November 20, 1975.
29) FO, 1/2, FCO, 8/2537, from A. T. M. Lucas, (MED), to Mr. Weir & Mr. Coles, "Confidential", November 26, 1975.
30) FO, 1/2, FCO, 8/2802, from J, A, Graham, Embassy Baghdad, To: A. T. M. Lucas, (MED), "Confidential", Doc No. (21), January 26, 1976.
31) FO, 245/3, FCO, 8/2802, from Lucas, (MED), To: Mr. Cample, Mr. David Ennals, "Confidential", Doc No. (4), February 6, 1976.

ثانيًا: الوثائق الأمريكية المنشورة:

Foreign Relations of the United States (F.R.U.S) 1969-1976, VOl. XXVll, Washington 2012, Message from Helmes Ambassador in Tehran to President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft), March 8, 1975.

ثالثاً– الكتب العربية والمترجمة:

١) إسماعيل صبري مقلد: الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط.. الأبعاد الإقليمية والدولية، الكويت، ١٩٨٦م.

٢) جابر الرواي بعنوان: الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية، طبع القاهرة ١٩٧٠م.

٣) جوناثان راندل: أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها، عرّبه عن الإنجليزية فادي حمود، الطبعة الأولى، دار النهار–بيروت، ١٩٩٧م.

٤) حامد محمود عيسى: القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي ١٩١٤–٢٠٠٤م، مكتبة مدبولي – القاهرة ٢٠٠٥م.

٥) خليل علي مراد، ميهفان محمد حسين: موقف بريطانيا من القضية الكوردية في العراق (١٩٦١–١٩٧٥م)، بحث منشور في مجلة جامعة زاخو، ب– العلوم الإنسانية، المجلد (٤)، العدد (٣) ٢٠١٧م.

٦) ديفيد مكدول: تاريخ الأكراد الحديث. ترجمه عن الإنجليزية راج آل محمد، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.

٧) ديل. أر. تاهنتين ، التسلح في الخليج العربي، ترجمة علي عجيل منهل وعادل يوسف سلمان، البصرة، ١٩٧٨م.

٨) شكيب عقراوي: سنوات المحنة في كردستان أهم الحوادث السياسية والعسكرية في كردستان والعراق من ١٩٥٨–١٩٨٠م، ط٢، أربيل ٢٠٠٧م.

٩) شلومو نكديمون: الموساد في العراق ودول الجوار.. انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية، عرّبه عن العبرية بدر عقيلي، منشورات دار الجليل–عَمّان، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

١٠) شيركو حبيب: الكورد في وثائق الأرشيف الوطني البريطاني ١٩٦٩–١٩٧٨م، مراجعة وتقديم د. عبدالفتاح البوتاني، مطبوعات الأكاديمية الكوردية بأربيل ٢٠١٧م.

١١) صلاح الخراسان: التيارات السياسية في كردستان العراق قراءة في ملفات الحركة والأحزاب الكردية في العراق ١٩٤٦–٢٠٠١م، الطبعة الأولى، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت ٢٠٠١م.

١٢) اللواء الركن ضياء الدين المجمعي، حروب صدام شاهد عيان لأحداث ثلاثة عقود من تاريخ العراق الحديث ١٩٧٠ – ٢٠٠٣م، دار الحكمة – لندن، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

١٣) طالب عبد الجبار حيدر: المسألة الكردية في الوثائق العراقية المشكلة الحل النتيجة، رسالة ماجستير غير منشورة مجازة من كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٢م.

١٤) عبد العزيز نوار (دكتور): الجذور التاريخية للحرب العراقية الإيرانية، القاهرة ١٩٨٨م.

١٥) عدنان المفتي "إعداد وتقديم": الحوار العربي الكردي وثائق مؤتمر القاهرة مايوم ١٩٩٨م، مكتبة مدبولي – القاهرة ١٩٩٩م.

١٦) فرهاد محمد أحمد: القضية الكوردية في العراق في إطار التنافس السوفيتي – الأمريكي (١٩٤٦–١٩٧٥م)، بحث منشور في مجلة جامعة زاخو، ب– العلوم الإنسانية، المجلد (٤)، العدد (٣) ٢٠١٧م.

١٧) فلاح خلف محمد: اتفاقية الجزائر ١٩٧٥م مقدماتها ونتائجها دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة مجازة من المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية بالجامعة المستنصرية – بغداد ٢٠٠٦م.

١٨) گونتر دشنر: أحفاد صلاح الدين الأيوبي الكورد الشعب الذي يتعرض للخيانة والغدر، ترجمه من الألمانية عبد السلام برواري، مطبعة خه بات – دهوك، الطبعة الثانية ٢٠٠٠م.

١٩) ماريانا حارواكي: الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية.. العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٥م، تعريب خليل الجيوسي، الطبعة الأولى، دار الفارابي – بيروت ٢٠١٣م.

٢٠) مثنى أمين قادر: قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية "القضية الكردية نموذجا"، منشورات مركز كردستان للدراسات السياسية والاستراتيجية، السليمانية ٢٠٠٣م.

٢١) محمد وصفي أبو مغلي: دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، منشورات مركز دراسات الخليج بجامعة البصرة، ١٩٨٣م.

٢٢) ميهفان محمد حسين: موقف بريطانيا من القضية الكردية ١٩٧٥-١٩٨٠م، منشورات مركز زاخو للدراسات الكردية، جامعة زاخو، إقليم كردستان العراق، الطبعة الأولى ٢٠١٨م.

٢٣) وزارة الخارجية العراقية، النزاع العراقي – الإيراني، ملف وثائقي، بغداد، ١٩٨٢م.

رابعًا- الكتب الأجنبية:

1) Gerard Chaliand; People Without a Country the Kurd and Kurdistan, Brooklyn, 1993.

خامسًا- الدوريات:

أ. الدوريات العربية:

١) "الأسبوع العربي" البيروتية، بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٣م.
٢) "الحوادث" اللبنانية، بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٩م.
٣) "الرأي العام" الكويتية، بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٩م.
٤) "العروبة" القطرية، بتاريخ، ١٩٧٥/٥/٢٢م.
٥) "القبس"، بتاريخ ١٩٧٤/٤/٣م.
٦) "القصيدة" العمانية، بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٠م.
٧) "الوطن" الكويتية، بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٠م.

ب. الدوريات الأجنبية:

The Times, Sep 24, 1974; Issue 55597 - Jan 13, 1975; Issue 59292 - Jan 14, 1975; Issue 59293 - Jan 20, 1975; Issue 59298 - Jan 24, 1975; Issue 59302 - Jan 31, 1975; Issue 59308 - Apr 02, 1975; Issue 59359 - Mar 07, 1975; Issue 59338 – Mar 08, 1975; Issue 59339 – Mar 11, 1975; Issue 59341- Mar 14, 1975; Issue 59344 – Mar 17, 1975; Issue 59346 – March 18, 1975; Issue 59347 - Mar 19, 1975; Issue 59348 - Mar 20, 1975; Issue 59349 - Mar 24, 1975; Issue 59352 - Mar 26, 1975; Issue 59354 – Mar 27, 1975; Issue 59355 – Mar 31, 1975; Issue 59357 – Apr 10, 1975; Issue 59366 - Jun 24, 1975; Issue 59430 - Nov 28, 1975; Issue 59564.